وضعية الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة

دراسة وصفية تحليلية

إعداد/

أ.م.د: عبد اللطيف عبد القوي سعيد العسالي

أستاذ علم الاجتماع وعلم النفس الجنائي المشارك بأكاديمية الشرطة

2021م

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة واقع الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة، باعتبارها دراسة نظرية تحليلية سلطت الضوء على المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الأطفال في مناطق النزاع المسلح، ومن هنا تتجلى أهمية هذا الموضوع كونه يدرس قضية تعد من أهم القضايا في الوقت الراهن، حيث تنتهك حقوق الطفل وتصادر مصالحه الفضلى، ويفقد حقه في العيش الكريم.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف؛ لعل من أهمها معرفة دور النزاعات المسلحة في تدهور الوضع التربوي والتعليمي والمعيشي والصحي للطفل اليمني.

ولمعرفة أبعاد هذا الموضوع، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي سعينا من خلاله لتحليل واقع الطفولة من عدة اتجاهات، حتى نصل إلى إعطاء رؤية علمية، لا شك بأنه سيكون لها أهميتها في الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها المرجوة، وصولاً إلى جملة من النتائج، لعل من أهمها؛ إن الطفل اليمني يعيش وضع اجتماعي ونفسي شديد التعقيد، يشهد بمأساة حقيقية تعاني منها الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة التي تعيش فصولها اليمن، وإزاء ذلك خلصت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات، التي نأمل أن تساهم في الحد من انتهاكات حقوق الطفل، وتساعد على توفير البيئة المناسبة للارتقاء بواقع الطفولة اليمنية بمشيئة الله تعالى.

Abstract

This study deals with the reality of Yemeni childhood in the light of armed conflicts, as it is an analytical theoretical study that sheds light on the real problems that children suffer from areas of armed conflict, hence the importance of this topic as it studies an issue that is considered one of the most important issues at the present time, where the rights of the child are violated. It confiscates his best interests and loses his right to a decent life.

This study aimed to achieve several objectives: Perhaps the most important one is to know the role of armed conflicts in the deterioration of the educational, living and health situation of the Yemeni child.

In order to know the dimensions of this topic, we have relied on the descriptive and analytical method, through which we sought to analyze the reality of childhood from several directions, until we give a scientific vision. The results, perhaps the most important of them; The Yemeni child lives in a very complex social and psychological situation, witnessing a real tragedy that Yemeni children suffer in light of the armed conflicts in which Yemen lives. The appropriate environment to improve the reality of Yemeni childhood, God Almighty's will.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أصبحت حماية الأطفال من مخلفات الحروب والنزاعات المسلحة مشكلة أثارها المجتمع الدولي كمسألة أساسية تتعلق بحقوق الإنسان، باعتبار أن الأطفال قاصرون عن تدبير شؤونهم وعاجزون عن تحسين أوضاعهم، ولهذا وجدت حماية الأطفال وقت الحرب اهتماماً بالغاً في اتفاقيات القانون الإنساني، كما سلمت به إعلانات حقوق الطفل العالمية والتشريعات الوطنية المعمول بها في معظم بلدان العالم، ومن ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة 1989م.

واليمن باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي تعاني حالياً من أشد أنواع الفتك بالأطفال بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، التي تدور رُحاها على الأرض منذ عام 2015 وما بعدها، حيث يدفع ثمن فاتورة تلك الحرب الملايين من الأطفال، إما عن طريق القتل أو تعرضهم للإصابات المباشرة، ناهيك عن تعرض الكثير منهم مع أسرهم لموجات النزوح والتهجير القسري والتشرد، ومعاناتهم من سوء التغذية الحاد والمزمن، وإصابة الكثير بالأمراض المعدية والفتاكة في ظل وضع اقتصادي ومعيشي وحصار جائر يُعد الأسوأ من نوعه على الإطلاق بالمقارنة بسنوات خلت، حتى أن المجتمع الدولي أصبح يصف الوضع بالكارثي في اليمن.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحد أهم الظواهر الإنسانية خطورةً في تاريخنا المعاصر، وهي الحرب وتداعياتها على وضعية الأطفال في اليمن، باعتبارهم الشريحة الأكثر ضعفاً، بل يمكن وصفهم بالضحايا، كونهم الأشد ضرراً والأكثر معاناة نتيجة حرب جائرة جعلت منهم وقوداً لها، دون مراعاة لحقوقهم التي سطرتها الأديان السماوية والتشريعات المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

يطلق على الحروب بأنها أقسى أنواع الأزمات والكوارث التي تمر بها الشعوب عموماً، وهي فترات مخيفة وذات آثار وخيمة على الأفراد صغاراً وكباراً وعلى المجتمع برمته، فقد تدوم تلك الآثار لسنوات أو لقروناً من الزمن، وقد يتعثر إصلاح عواقبها السيئة لأمد طويل، إذ تتعدد تلك الآثار السلبية لتشمل مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والثقافية والسياسية والأمنية،.. إلخ، كما أن ويلاتها تنعكس على الفئات المستضعفة بما فيها النساء والأطفال، وما نشاهده اليوم في اليمن، لهو خير دليل على ما تخلفه الحروب من خراب ودمار، فالإحصائيات تشير وفقاً لما أوردته منظمة الأمم المتحدة (يونيسيف) على لسان ممثلة المنظمة ميري تشل ريلانو، التي تقول: "منذ بداية النزاع في مارس/آذار 2015م وثقت الأمم المتحدة مقتل 1400 طفل، وإصابة أكثر من 2140 بجروح، وأضافت: "إن الأرقام الحقيقية للأطفال ضحايا الحرب قد تكون في الحقيقة أكبر بكثير"[1]، وإذا ما استمرينا في استعراض الإحصائيات، فقد أوضحت منظمة "أنقذوا الأطفال" البريطانية في بيان لها أن نحو 85 ألف طفل تحت سن الخامسة ربما لقوا حتفهم جراء الجوع الشديد في اليمن منذ بدء التدخل العسكري للتحالف الذي تقوده السعودية عام 2015"[2].

وأوضحت المنظمة أن تقديرات متحفظة تستند إلى بيانات للأمم المتحدة، تشير إلى أن 84.7 ألف طفل تقريباً يعانون من سوء التغذية الحاد، ربما ماتوا في الفترة بين أبريل/نيسان 2015 وأكتوبر/تشرين الأول 2018م[3].

كما أفاد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن: "الحرب الدائرة في اليمن تسببت في تراجع التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً، وخلف هذا الصراع المتواصل عواقب مدمرة منها مصرع نحو 250 ألف شخص؛ سواءً بسبب العنف بشكل مباشر أم لانعدام الرعاية الصحية وشح الغذاء"[4].

([1]) الحرب تسببت بمقتل 1400طفل، منشور على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/1/11

([2]) منظمة أنقذوا الأطفال البريطانية، 85 ألف طفل قتلهم الجوع باليمن.
منشور على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/11/21/

([3]) المصدر السابق.

([4]) العربي الجديد: 250 ألف شخص لقوا حتفهم في اليمن. منشور **على الرابط:**/**https**://**www**.**alaraby**.**co**.**uk**/**politics**

ومما سبق نستطيع القول: بأن هذه الدراسة ستركز بالأساس على وضعية الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة، وتحديداً منذ عام 2015م وما بعدها، إذ سنعمد من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف، والإجابة على عدد من التساؤلات المحورية، من أجل الخروج بعدد من التوصيات والمقترحات، التي نأمل أن تساهم في تقديم حلول علمية وعملية لهذه المشكلة المدروسة.

ثانياً: تساؤلات الدراسة: تتمحور تساؤلات هذه الدراسة، في الآتي:

التساؤل الرئيس: ما وضعية الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة؟

وهذا التساؤل العام يمكن تجزئته على المستوى الإجرائي إلى العديد من التساؤلات الفرعية، على النحو الآتي:

1. إلى أي حد أثرت النزاعات المسلحة على وضعية الأسرة اليمنية؟
2. ما الانعكاسات التي شملت الوضع التربوي والتعليمي للطفل اليمني في ظل النزاعات المسلحة؟
3. إلى أي حد ساهمت النزاعات المسلحة في تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للطفل اليمني؟
4. ما تأثير النزاعات المسلحة في تنامي عمليات النزوح والتهجير القسري للأطفال وأسرهم؟
5. هل أدت النزاعات المسلحة إلى استغلال الأطفال في عمليات التجنيد رغم صغر سنهم؟
6. ما انعكاسات النزاعات المسلحة على تدهور الوضع الصحي والنفسي للطفل اليمني؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي نبحث فيه، فكما نعلم بأن للحرب آثاراً شديدة الخطورة على الأطفال كونهم الحلقة الأشد ضعفاً في المجتمع، وبما أن اليمن ترزح ـ حالياً ـ تحت وطأة النزاع المسلح، لذا فالأطفال يدفعون ثمن فاتورة هذه الحرب ويتعرضون لمخاطر وانتهاكات جمّة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل على حدٍ سواء، مما يجعلنا نستشعر المسؤولية بل وينبهنا ذلك لخطورة هذه المرحلة، وعلى ضرورة تسليط الضوء على وضعية الطفل اليمني في الوقت الراهن، لاسيما مع ندرة الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع من الناحية الاجتماعية والنفسية، ومن ثم فإننا نتوقع بأنه سيكون لنتائج هذه الدراسة وتوصياتها قيمة علمية وعملية تساهم في تقديم الدعم للطفل اليمني ولأسرته، وللجهات الرسمية والمنظمات والجهات المختصة، التي ستستفيد منها في عمليات التخطيط والاستجابة الإنسانية، وتقديم برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية لهؤلاء الأطفال، كما أنها ستشكل مجالاً معرفياً رحباً لتحفيز الباحثين على إجراء مزيد من البحوث والدراسات لتعميق البحث حول هذا الموضوع من زوايا متعددة، ومن ناحية أخرى ستمثل هذه الدراسة رافداً مهماً للمكتبة اليمنية التي تفتقر لمثل هذه الدراسات النوعية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

الهدف العام: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على وضعية الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة، وهذا الهدف العام يمكن تجزئته إلى العديد من الأهداف الفرعية، وفقاً لما يأتي:

الأهداف الفرعية:

1. معرفة انعكاسات النزاعات المسلحة على وضعية الأسرة اليمنية.
2. بيان دور النزاعات المسلحة في تدهور الوضع التربوي والتعليمي للطفل اليمني.
3. تسليط الضوء على انعكاسات النزاعات المسلحة على الوضع الاقتصادي والمعيشي للطفل اليمني.
4. معرفة تأثير النزاعات المسلحة على ارتفاع معدلات النزوح والتهجير القسري للأطفال وأسرهم.
5. التعرف على دور النزاعات المسلحة في استغلال الأطفال في عمليات التجنيد.
6. إيضاح دور النزاعات المسلحة في تدهور الوضع الصحي والنفسي للأطفال.

خامساً: منهجية الدراسة:

نستطيع القول بأن هذه الدراسة وصفية تحليلية، نسعى من خلالها إلى التعرف على "أوضاع الطفل اليمني في ظل النزاعات المسلحة"، بالاعتماد على مقاربة سوسيولوجية نظرية تحليلية، تستند إلى المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج العلمية لدراسة مثل هذا الموضوع وتحليله بأسلوب علمي، حيث لن نكتفي بالوصف المجرد للظاهرة محل البحث، بل سنتعدى ذلك إلى الوصف والتحليل للأحداث والوقائع، عن طريق الاستعانة بالمعلومات المتوفرة لدينا من مصادرها المختلفة، وهي على النحو الآتي:

1. الكتب والمراجع والدوريات التي لها علاقة بهذا الموضوع.
2. البحوث والدراسات السابقة.
3. الإحصائيات والبيانات المتوفرة من مصادرها المختلفة.
4. القوانين والتشريعات الوطنية والدولية.
5. التقارير المحلية والدولية.
6. كل ما له علاقة بالموضوع من مواقع الكترونية وغيرها.

سادساً: صعوبات الدراسة:

لعل من أهم الصعوبات التي اعترضتنا عند القيام بهذه الدراسة، ما يأتي:

1. لم نستطع القيام بإنجاز بحث ميداني، نظراً لشحة الإمكانيات المادية واللوجستية لدى الباحث، بسبب انقطاع المرتبات والحصار المفروض على بلادنا منذ سنوات، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية والصعوبات المترتبة على القيام بالنزول الميداني من وإلى مناطق النزاع.
2. عدم دقة الإحصائيات والبيانات لدى الجهات الحكومية والمنظمات والتقارير الدولية حول واقع الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة، بل وتناقضها أحياناً، الأمر الذي يحدث نوع من التضليل والإرباك أو لا يعكس الحجم الحقيقي للظاهرة المدروسة بأبعادها المختلفة، وهذا ينطبق كذلك على كثير من قضايا الأطفال، سواءً المجندين أم النازحين أم العاملين أم المشردين أم المتسولين أم الجانحين، فضلاً عن قلة الدراسات العلمية الحديثة التي تتناول قضايا الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في الوقت الراهن، وكل ما نستطيع قوله إن ما أوردناه من بيانات ومعلومات في هذه الدراسة كانت نتيجة لتتبع مستمر وجهد مضني بغرض التأكد من صحة ومصداقية تلك البيانات.

سابعاً: تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1. **مفهوم الطفل:** لا يوجد تعريف موحد لمصطلح الطفل، فقد تعددت تلك التعريفات بحسب التخصص الذي ينتمي إليه كل حقل علمي أو الجهة التي أطلقته والغاية من التعريف ذاته، وفقاً لذلك فإننا سنستعرض بعض من تلك التعريفات من زوايا مختلفة، على النحو الآتي:

أ- مفهوم الطفل في اللغة: ورد في معجم لسان العرب "أن الطفل بِكسر الطاء مع تشديده، يعني الصغير من كل شيء، والطفل والطفلة هما الصغيران والجمع أطفال، والطفل يُدعى صبياً حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم[1]. وورد في مختار الصحاح أن الطفل لغةً: "يعني المولود، والولد يُقال له طفلاً حتى سن البلوغ"[2]. والطفل جمع أطفال أي الصغير، ومؤنثه طفلة، والطِّفل بكسر الطاء: المولود أو الوليد حتى البلوغ[3]، وقد ذكر ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ثمَّ

([1]) حمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، الجزء الثامن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 198، 199.

([2]) محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص394.

([3]) إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات: المعجم الوسيط، ج2، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1985، ص560.

نخرِجكُم طفْلًا ثمَّ لتبلُغوا أَشدكُم﴾[1]، ومن ذلك يأتي الطفل الصغير في قوله عز وجل: ﴿والطِّفْلِ الَّذين لَم يظْهروا علَى عورات النساءِ﴾[2]، ويمكن أن يقال أيضاً في اللغة العربية أن كلمة الطفل تعني الصغير من كلّ شيء[3].

ب- مفهوم الطفل في الاصطلاح : يشترك المعنيان اللغوي والاصطلاحي لتعريف الطفولة بالإشارة إلى كونها مرحلة زمنية من عمر الإنسان، تبدأ بولادته وتظهر فيها خصائص مُعينة تمتد لفترة من الزمن، ليدخل الكائن البشري بعدها مرحلة أخرى، وبهذا المعنى، فالطفولة اصطلاحاً هي: "المرحلة الزمنية من عمر الطفل التي تمتد منذ ولادته حتى بلوغه"[4]، كما تعني: "صغير السن الذي لم يبلغ مرحلة الرشد، فالطفولة هي أولى مراحل الحياة الآدمية، وهي تبدأ منذ لحظة الولادة، وتنتهي عندما يدخل الصغير مرحلة الرشد"[5]، ويعرف قاموس علم الاجتماع مرحلة الطفولة بأنها: "الفترة الزمنية من عمر الإنسان التي تبدأ منذ الولادة وتمتد حتى رشده مع اختلافها من ثقافة إلى أخرى[6]. بالتالي إن تعريف الطفولة وفقًا لذلك يشير إلى إمكانية تحديد سن للطفولة كمرحلة من مراحل حياة الإنسان بالاتّفاق والاصطلاح المجتمعي، إذ لا اتّفاق تُحدّده الشعوب والثقافات لهذه المرحلة، إنّما تتفّق التّقافات في كون الطفولة مرحلة عمرية تبدأ بالولادة وتنتهي بالرشد أو البلوغ دونما تأطير للسن الذي يحدث فيه الرشد أو البلوغ.

ج- مفهوم الطفل في القانون الدولي والقوانين الأخرى: لقد ورد تعريف الطفل في عدة مواثيق واتفاقيات دولية يُمكن بيان بعضها على النحو الآتي:

ورد في اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 1989/11/20م؛ لأغراض هذه الاتفاقية، يعني الطفل: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"[7]، والملاحظ أن هذه المادة قد حددت معيارين للحكم على مفهوم الطفل، المعيار الأول: أن الطفل كل من لم يبلغ 18 عامًا وفقًا للقانون الدولي، أما المعيار الثاني فيشير إلى أن الطفل هو من لم يبلغ سن الرشد وفقًا للقوانين الداخلية لكل بلد.

([1]) سورة الحج :الآية (5).

([2]) سورة النور : الآية (31).

([3]) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الثاني، عالم الكتاب، القاهرة، 2008، ص145.

([4]) تعريف الطفولة: إسلام ويب. منشور على الرابط:http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabI

(5) أ.د. علي حسن الشرفي: حقوق الطفل والحدث والحماية المقررة لهما، ورقة عمل قدمت في ندوة (الحدث ومستقبل أفضل)، نظمتها وزارة حقوق الإنسان، في صنعاء في الفترة من 18/17يوليو، 2004، ص99.

([6]) نخبة من أساتذة علماء الاجتماع، جامعة الإسكندرية، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ نشر، صفحة 59.

([7]) يُراجع المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، 1989م.

أما في الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل، فقد عُرّف الطفل بأنه: "كل إنسان يقل عُمره عن ثمانية عشرة سنة"[1]، وينطبق هذا التعريف مع ما ورد في اتفاقية (182) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال: "يُطبقُ تعبير الطفل في مفهوم هذه الاتفاقية على جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشرة"[2]، كما ينسجم مع ما ورد في البروتوكول الاختياري لحقوق الطفل، بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي ينص على أن: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة، الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكا مباشرا في الأعمال الحربية"[3].

أما في التشريع اليمني، فيعرف الطفل وفقاً لقانون حقوق الطفل اليمني بأنه: "كل إنسان لم يتجاوز ثمانية عشرة سنة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك"[4]، وقد جاء هذا التعريف منسجماً مع التعريف الذي تبنته الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل إلى حدٍ كبير.

وبناءً على ذلك، فإننا سنعرف الطفل إجرائيًا في هذه الدراسة، وفقاً لما جاء في قانون حقوق الطفل اليمني، وما اعتمدته الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بهذا الخصوص، وبهذا المعنى فالطفل هو: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة سنة من عمره".

2. **مفهوم النزاعات المسلحة:** ذهب الفقه الدولي إلى القول بأن النزاعات المسلحة يمكن النظر إليها باعتبارها كمفهوم عام، يطبق على المواجهات المسلحة المنظمة التي يمكن أن تحدث بين دولتين أو أكثر أو بين دولة وكيان مسلح لا يشكل دولة بالمعنى القانوني للقانون الدولي، كما يمكن أن يحدث بين دولة وبين جماعة منشقة، كما بين جماعتين عرقيتين أو طائفتين أو مجموعات أيديولوجية مختلفة ضمن دولة واحدة أو عدة دول[5].

ونظراً لعمومية هذا المفهوم، فإن هناك أشكال متعددة يتخذها النزاع المسلح، فهو بحسب التصنيف التقليدي إما دولي أو غير دولي، **حيث يمكن تعريف النزاعات المسلحة الدولية، بأنها:** "تلك التي تشتبك فيها دولتان أو أكثر

([1]) راجع المادة الثانية، الجزء الأول من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل.

([2]) راجع المادة الأولى من اتفاقية (182) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، والصادرة عن منظمة العمل الدولية.

([3]) راجع المادة الأولى من البروتوكول الاختياري لحقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة لسنة 2000م.

([4]) المادة الثانية من القانون، رقم (45)، بشأن حقوق الطفل اليمني، لسنة 2002.

([5]) محمد جلال حسن، مصطفى رسول حسين: مدى استقلالية القانون الدولي الإنساني عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة زانكوي سليماني، العدد (32)، الجزائر، سبتمبر 2011.

بالأسلحة، وتلك التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو ضد جرائم التمييز العنصري، وتخضع هذه النزاعات لعدد كبير من القواعد بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول"[1]. وفي تعريف آخر، هي: " الحالة التي يُلجأ فيها إلى استخدام القوة المسلحة بين دولتين أو أكثر، بغض النظر عن سبب النزاع أو شدته".

والجدير بالذكر، إن القانون الدولي الإنساني لم يحدد طبيعة النزاع المسلح الدولي ونوعه، بل اعتبر أن مجرد اطلاق قذائف تجاه إقليم دولة أخرى يُعد نزاعاً مسلحاً دولياً، ولا يشترط أن تكون الدول المتحاربة تعترف ببعضها، بل يكفي لاعتبار النزاع المسلح دولياً وجود كيان يواجه كيان آخر[2].

ووفقاً للمادة (2) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع تُعرّف النزاعات المسلحة الدولية بأنها: "جميع حالات الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة (أي الدول)، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب، كما تنطبق هذه الاتفاقية ـ أيضاً ـ في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة"[3].

أما فيما يتعلق بمفهوم النزاع المسلح غير الدولي، فقد انبثق تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 المتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية، والذي طوّر وكمّل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة، حيث عرفت النزاعات المسلحة غير الدولية، بأنها: "جميع النزاعات المسلحة ... التي تدور على أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواتها المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة، مع السيطرة على جزء من إقليمه، بحيث يمكنها ذلك من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، وبحيث تستطيع تنفيذ هذا البروتوكول"[4]، وفي ذات السياق هناك من يرى بأنها: "مواجهة مسلحة طال أمدها تحدث بين القوات المسلحة الحكومية وقوات جماعة مسلحة واحدة أو أكثر، أو بين هذه الجماعات

([1]) أسماء شوقي: الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دراسة قانونية مقارنة في الحماية الدولية لحقوق الطفل في النزاعات المسلحة، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 30 يناير، 2018، ص4.

([2]) د. عبد السلام الطيف عماره: محاضرات في القانون الدولي الإنساني لطلبة الدراسات العليا، جامعة طرابلس، كلية القانون، ليبيا، العام الجامعي 2010/2009م، ص54، 55.

([3]) نزار أيوب: القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2003، ص33.

([4]) تيم قصي مصطفى عبد الكريم: مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013.

التي تنشأ على أراضي دولة ما، ويجب أن تصل المواجهة المسلحة إلى حد أدنى من الشدة، ويجب على الأطراف المشاركة في الصراع أن تبين مستوى أدنى من التنظيم"[1]، وفي ضوء ذلك ينبغي توافر معيارين محددين لإمكانية القول بوجود نزاع مسلح غير دولي، وما يتبع ذلك من نتائج على صعيد تطبيق القانون الدولي الإنساني، وهذين المعيارين هما: أن يتوفر لدى الجماعات المسلحة المنخرطة حد أدنى من التنظيم، وأن تصل المواجهات المسلحة إلى مستوى أدنى من الحدة. ويساعد تطبيق هذين المعيارين في التمييز بين النزاع المسلح غير الدولي وغيره من أشكال العنف أو الاضطرابات الداخلية التي لا ترقى لهذا الوصف.

ومما سبق، نستطيع أن نخلص إلى التعريف الذي نقول به في هذه الدراسة، إذ نقصد بالنزاعات المسلحة بمفهومها العام، هي: "صراع مسلح يحكمه القانون الدولي بين القوات المسلحة النظامية لدولتين على الأقل، أو بين جيش نظامي وقوات عسكرية أو جماعات أخرى أو تلك التي تكافح فيها الشعوب ضد الاحتلال والعدوان الأجنبي، التي تسعى للاستقرار على أراضي هذه الدولة، ولها قدر معقول من التنظيم ونفوذ على الأرض، وتستهدف فرض وجهة نظر إحدى الجهات المحاربة على الأخرى".

ومن هذا التعريف نستطيع استخلاص الآتي:

1. إن هذه حالة قانونية اهتم بها القانون الدولي المعاصر وعمل على تقنين قواعدها، وهي تكون إما شاملة يستخدم فيها كل أنواع الأسلحة المحرم منها وغير المحرم وإما محدودة، وقد تكون عالمية أو إقليمية أو داخل الدولة ذاتها.
2. أن يخضع النزاع المسلح في اليمن لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل، وكل ما له علاقة بذلك، من حيث حماية المشاركين في الحرب من المصابين والأسرى، وكذلك المدنيين بما فيهم الأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة.

ويجدر بنا هنا بأن ننوه إلى أنه بغض النظر عن المستوى أو المركز القانوني الذي يمكن من خلاله تصنيف النزاعات المسلحة في اليمن، فيما يمكن أن نطلق عليه بنزاع مسلح دولي أو غير دولي، وتحاشياً للدخول في معترك الإثبات أو النفي مما يمكن أن يدخل في صلب اختصاص فقهاء القانون، وليس مما يتوجب على خبراء العلوم الاجتماعية إنجازه، لذلك، فإننا نرى: إنه من الأفضل التركيز بدلاً عن ذلك على دراسة انعكاسات النزاعات المسلحة على وضعية الطفولة

([1]) أسماء شوقي: الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص4.

اليمنية موضوع دراستنا، مما يوجب بالضرورة الامتثال لشروط القانون الإنساني الدولي في مثل هذه الظروف. أي أن على كل طرف من أطراف النزاع في اليمن احترام قوانين الحرب وأن يضمن احترامها، ولا يعتمد هذا الالتزام على مبدأ المعاملة بالمثل، لأن على أطراف النزاع أن تحترم الشروط؛ سواءً تقيّد بها الطرف المقابل أم لم يفعل، كما أنه لا يعتمد على الأسباب الكامنة وراء النزاع أو أسباب لجوء أي طرف بعينه إلى استخدام القوة، وسواءً أكانت قوات حكومية أم جماعة مسلحة غير حكومية أم عدوان أجنبي، فإن على جميع أطراف النزاع المسلح أن تلتزم بمعايير واحدة، بغض النظر عن أي تفاوت في الضرر الناجم عن الانتهاكات الموجودة على الأرض[1]، مع الإشارة إلى أنه من حق الطرف المعتدى عليه الدفاع عن نفسه وعن المقدرات القومية لحدود بلده في ظل العدوان.

([1]) د. عبد الهادي بركات: النزاع المسلح الدولي مفهومه وقواعده، دار تمست للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص66.

الفصل الثاني

النزاع المسلح وتدهور الوضع الاجتماعي للطفل اليمني

سنعمد في هذا الفصل إلى استعراض وتحليل جملة من الموضوعات التي نستطيع من خلالها بيان انعكاسات النزاعات المسلحة على الواقع الاجتماعي للطفل اليمني، التي لها عواقب وخيمة على حقوق الطفل إجمالاً، وعلى واقعه الأسري وأمنه، ونمط معيشته وصحته وغذائه، وحياته التربوية والتعليمية، وعلى تجنيده واستغلاله في النزاعات المسلحة، وسيكون ذلك وفقاً لما يأتي:

أولاً: النزاع المسلح وتدهور وضعية الأسرة اليمنية:

يجد المتتبع لواقع الأسرة اليمنية، بأنها عانت ولا تزال تعاني من أوضاعًا صعبة، كانت نتيجة لعدم مرور اليمن بفترة استقرار سياسي منذ عقود مضت، ما أدى إلى هشاشة البناء المؤسسي للدولة، وتراجع منظومة الخدمات المجتمعية، وقد عزز ذلك أيضا ضعف نظام العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد المتاحة على أبناء المجتمع، وطغيان منظومة الفساد المالي والإداري والواسطة والرشوة والمحسوبية، وهو ما انعكس على ارتفاع منسوب الفقر والبطالة وزاد من معاناة الأسرة اليمنية، وتدهور أوضاعها التي هي هشة بالأساس، حتى أننا لا نبالغ إن قلنا بأنه من المؤسف أن تعيش اليمن في وضعية أصبحت الحروب والنزاعات المسلحة تشكل الطابع الأبرز في حياة اليمنيين، حتى أن البعض وصف الحرب في اليمن بأنها تشبه في آثارها الانفجار البركاني، الذي تؤدي حممه إلى تغيير واقع الأرض وجغرافيتها.

فالنزاعات المسلحة اليمنية، لا سيما ما يحدث الآن على الأرض وتحديدًا منذ عام 2015م قد ساهمت في بروز مشكلات خطيرة أصابت الأسرة اليمنية في الصميم في مناطق النزاع، إذ تسببت في انهيار الكثير من مقومات وجودها واستقرارها، ومن ذلك نذكر: تفكك بنائها العلائقي والفيزيقي، وأصابتها بنوع من الإحباط واليأس، وتفككها بفقدانها لأحد أفرادها؛ سواءً بالقتل أو بالإعاقة أو بانهيار المسكن الذي كان يؤويها، دون أن ننسى عامل التهجير القسري والتشرد، وتدهور أوضاعها المعيشية والاقتصادية والصحية والتعليمية وكل ما يتعلق بالخدمات العامة[1].

ويُعد التفكك الأسري أحد أبرز مظاهر الحروب، حيث لا يمكن أن ينحصر معنى التفكك في الانهيار المباشر للأسرة بالموت أو الطلاق فقط، ، فهذا يُعد أثراً جزئيًا للحرب، فالانهيار المعنوي للأسرة بسبب الحرب يؤدي لتمزق

(1) أثر النزاعات المسلحة والحروب في تفكك الأسر العربية، الأحد 09 أكتوبر 2016م.
منشور على الرابط: http://www.humanitygate.com/post/2231/

النسيج الاجتماعي، بفعل انتشار الصراعات والعداوات والثارات والقطيعة بين الأقارب، لاسيما مع تعدد الولاءات للأطراف المتنازعة أو الاشتراك في القتال مع هذا الطرف أو ذاك.

إن النزاعات المسلحة قد ساهمت- أيضاً - "في ضعف منظومة القيم الحاكمة للأسرة، حيث بدأت قيم التضامن والتكافل الاجتماعي تفقد بريقها، إما نتيجة للفقر والعوز والحاجة أو بسبب الصراعات التي خلفتها الحروب، وكما أن النزاعات المسلحة تؤثر على بنية العلاقات الاجتماعية والتماسك الأسري، فهي أيضا تتعدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة، بل وتدفع إلى خروج المرأة غير المؤهلة للعمل والزج بآلاف الأطفال في ظروف قاسية وخطيرة وبأجور متدنية"[1]، وقد تفاقمت مشكلات الأسرة اليمنية، بسبب الحصار الجائر وعمليات التجويع الممنهجة، ما أدى إلى زيادة في انتشار الفقر والبطالة وتدهور الخدمات الأساسية والمعيشية للسكان، حتى أننا نستطيع القول بأن الحرب طالت مجمل التركيبة الاجتماعية للسكان، لاسيما الفئات ذات الدخل المحدود، وأفراد الطبقة الوسطى التي تكاد تختفي، لتحل محلها الطبقة الدنيا المعدمة والفقيرة[2].

والواقع يثبت لنا أن الأسرة اليمنية شديدة التأثر بالنزاعات المسلحة، وبالأخص فيما يتعلق بالفئات المستضعفة؛ كالمرأة والطفل، فعلى سبيل المثال: "نجد بأن المرأة اليمنية تتعرض لضغوطات كبيرة قد تنتج إما عن مشاهدتها المباشرة للحرب وآثار الدمار الشامل أو من جراء مشاركة الآباء في العمليات العسكرية، أو لتعرضها لظروف قاسية تجبرها على الخروج للعمل أو للعنف المباشر والاغتصاب والتحرش الجنسي والنزوح"[3]، وللاقتراب أكثر من واقع الأسرة اليمنية، سنورد جزء مما لخصته إحدى الكاتبات اليمنيات في مقالها عن الأسرة اليمنية في زمن الحرب، حيث ترى أنه: "منذ أن دارت رحى الحرب العبثية في اليمن، لقد تغير حال اليمنيين من سيئ إلى أسوأ؛ فقد وقعوا أسرى ثالوث الحرب والجوع والمرض؛ حرب أكلت الأخضر واليابس، إنها حرب لم يشهد مثلها من قبل، بل هي حروب شُنت على الشعب اليمني من الخارج، وأخرى أهلية بين اليمنيين أنفسهم يذوقون ويلاتها كل يوم، لم تسلم من نارها المدن والقرى المكتظة بالسكان، وبمختلف أنواع الأسلحة، نجمت عنها أحقاد ومآسٍ تحتاج مداواتها زمنا طويلا؛ لتوحيد قلوب اليمنيين من جديد، فقد استحل فيها اليمني دم أخيه وماله وأرضه وبيته من أجل السيطرة والحكم، كما فتح شهية دول عربية

([1]) أثر النزاعات المسلحة والحروب في تفكك الأسر العربية ، مصدر سابق، ص188.

([2]) د.كامل مهنا: النزاعات المسلحة وآثارها على الأسرة، مؤتمر تمكين المرأة في العالم المعاصر- تحديات وآفاق مستقبلية- المنعقد في الدوحة، خلال الفترة من 27 إلى 28 كانون الثاني، 2015، ص88.

([3]) د.كامل مهنا: النزاعات المسلحة وآثارها على الأسرة، المرجع السابق، ص90.

وإقليمية للسيطرة على الملف اليمني، كل يريد أن يجد موطئ قدم له في أرض اليمن الاستراتيجية، وينفذ أحلامه وطموحاته في السيطرة على ما تيسر له منها، فشنوا حرباً إقليمية اتخذت من اليمن مسرحًا لها، ومن اليمنيين وقودًا لها، فملأت الصواريخ سماء اليمن، وحصدت أرواح اليمنيين الأبرياء بدون رحمة، صواريخ من السماء وصواريخ من الأرض، وبين الأرض والسماء لم يجد اليمني لنفسه ولأسرته ملجأ؛ فترك مصادر عيشه ومأواه؛ ليبحث عن مأوى آخر متنقلاً من مكان إلى آخر؛ ليصبح نازحًا غريبًا شريداً، يبحث عن لقمةٍ يسد بها جوعه، وجوع أولاده، يعيش على ما يجود به التجار المحسنون أو ما تيسر من معونات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة، اكتظت المستشفيات بآلاف الجرحى..؛ لتزداد معاناة المواطنين، وانتشرت أمراض معدية حصدت أرواحهم من ناحية أخرى"[1].

هكذا باتت الأسرة اليمنية "تعاني من مشاكل جمة، أثرت سلبا في نظام العائلة وجعلتها عرضة للخراب والتفكك، ومثقلة بالكثير من الهموم والأوجاع، وبسببها أصبح حال الملايين من اليمنيين في وضع مؤلم جداً، تزامنًا مع أزمة اقتصادية خانقة وأحوال معيشية سيئة، وأوضاع غذائية وصحية متدهورة"[2]، وفي ظل هذه الوضعية وكما أسلفنا سابقاً، لا شك بأن آثار تلك النزاعات ستكون مدمرة على صغار السن، وهو ما أوضحه خِيرْت كابالاري، المدير الإقليمي لليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ختام زيارته لليمن، حيث يقول: "من شأن الظروف المعيشية لأطفال اليمن أن تجلب العار على البشرية، فلا يوجد عذر لمثل هذا الوضع السوداوي في القرن الـ 21، فالحروب والأزمات الاقتصادية وعقود من التراجع في التنمية لا تستثني أي فتاة أو فتى في اليمن"[3].

ثانياً: النزاع المسلح وتدهور الوضع التربوي والتعليمي للأطفال:

إن المتتبع لوضعية التعليم في اليمن سيجد بأن النزاعات المسلحة قد ألقت بظلالها القاتمة على الواقع التعليمي، فقد أدت الحرب إلى تدمير المنشآت التعليمية وتوقف الدراسة، وخلقت حالة من الفزع لدى كثير من الطلاب، وأدت إلى تسربهم من الدراسة ونزوحهم من ديارهم" [4].

([1]) هويدا اليوسفي، عن الأسرة اليمنية في زمن الحرب، الاثنين 2 أبريل 2018.
منشور على الرابط: http://www.yemenmonitor.com/Manage/Archive/

([2]) مستقبل مجهول في انتظار الأسرة اليمنية، 2016/12/07. الموقع: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej

([3]) يونيسف لكل طفل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطفال اليمن15 مليون طفل غارقون في بحر الجراح وأصواتهم مكتومة، كانون الأول / ديسمبر 2018. **منشور** على الرابط: https://www.unicef.org/mena/ar/

([4]) أ.د. فضل عبد الله الربيعي: واقع الأطفال في المجتمع اليمني وغياب حمايتهم، دراسة لبعض مشكلات الأطفال المتأثرة بالنزاع مقدمة إلى المؤتمر الدولي لحماية الطفل في العاصمة الكويتية والذي نظمته اللجنة الدولية لحماية الطفل ومقرها العاصمة البلجيكية بروكسل، المنعقد على مدى 3 أيام واختتم الخميس 14 فبراير2019م، ص3.

فالحديث عن التعليم صعب في ظل الحرب، وتزداد الصعوبة حينما تضاف إليها التهديدات الأمنية والظروف الاقتصادية التي يواجهها العاملون في حقل التعليم، واستهداف المنشآت التعليمية، وصعوبة الوصول إليها، إلى جانب غياب معايير الجودة في المناهج والوسائل التعليمية.

"وتشير التقارير الدولية بهذا الخصوص إلى أن 4.1 مليون من الأطفال محتاجين للمساعدة في مجال التعليم"[1]. "وتؤكد منظمة اليونيسف بأنه مع انطلاق العام الدراسي 2018م واجه 3.7 مليون طفل جلهم في المناطق الشمالية خطر ضياع عامهم الدراسي كون ما يقرب من ثلثي معلمي ومعلمات المدارس الحكومية ما يزالون ينتظرون رواتبهم التي لم تصرف منذ سنوات"[2].

ويبدو الأمر جليًا إذا ما قلنا بأن معظم المؤسسات التعليمية قد تعرضت أثناء الحرب لأكبر عملية تدمير أثناء القتال، فالأرقام تشير إلى أن (2531) مدرسة لم تعد صالحة للاستخدام كونها تضررت كلياً أو جزئياً أو تستخدم كمأوى للأسر النازحة أو محتلة من قبل أطراف النزاع[3]. أما منظمة أوتشا، فقد أوردت أرقامًا أخرى، حيث بينت بأن: "1600 مدرسة حكومية، قد تضررت، وهو ما تسبب في حرمان مليون وخمسمائة ألف طفل من التعليم[4].وهناك من يرفع هذا الرقم إلى أكثر من 2 مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة، أما الذين يذهبون إلى المدرسة فيواجهون تعليم ذو جودة متدنية، داخل غرف صفية مكتظة"[5].

واستنادًا لما أوضحته منظمة اليونيسيف "بأن 1000 مدرسة لم تكو صالحة للعمل حتى أكتوبر 2015م، بينها 246 مدرسة دمرت بشكل كامل، 398 مدرسة دمرت بشكل جزئي، 439 مدرسة لجأ إليها النازحون داخليًا في الحرب"[6].

ووفقًا لتقارير أممية أخرى حول التعليم في اليمن، "يوجد 4.5 مليون طفل، بل هناك من يرفع هذا الرقم بحسب مصادر أخرى إلى 5 مليون طفل قد حرموا من مواصلة التعليم عام 2017م، نتيجة لإضراب المعلمين المطالبين بدفع

([1]) يونيسف، تقرير الوضع الإنساني في اليمن، أغسطس 2018م.

([2]) يونيسف، تقرير الوضع الإنساني في اليمن، أغسطس 2018م.

([3]) منظمة نداء الطفولة، أطفال اليمن، السقوط في دائرة النسيان الخميس 21 سبتمبر 2017.

منشور على الرابط:http://appealchildhood.org/story/ar-EG/2017-9-21/2043

([4]) أ.د. فضل عبد الله الربيعي: واقع الأطفال في المجتمع اليمني وغياب حمايتهم دراسة لبعض مشكلات الأطفال المتأثرة بالنزاع، مرجع سابق، ص5.

([5]) يونيسف لكل طفل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطفال اليمن15 مليون طفل غارقون في بحر الجراح وأصواتهم مكتومة، مصدر سابق.

([6]) أ.د. فضل عبد الله الربيعي: واقع الأطفال في المجتمع اليمني وغياب حمايتهم، مرجع سابق، ص6.

رواتبهم، كما دمرت الكثير من المدارس؛ سواءً جزئيًا أم كليًا بفعل القصف منذ بداية الحرب في مارس/آذار 2015، وقد ذكرت الأمم المتحدة في وقت سابق، أن عدد الطلاب الذين لم يحضروا المدارس في عام 2015م بلغ2.9 مليون طالب، في حين أن 1.8 مليون طالب تسربوا من المدارس لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة"[1]. وتتابع التقارير بأن "آلاف الطلاب مهددون بالتسرب من الدراسة في حال لم يحصلوا على المساعدة، مما يعني أن 78٪ من الأطفال في سن الدراسة لن يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة في السنوات القادمة في بلد يحتل المرتبة الثانية في الأمية العالمية، وفقًا لدراسة أجرتها اليونسكو في عام2015م"[2].

ومما سبق، نستخلص بأن النظام التعليمي في اليمن قد تعرض خلال سنوات الحرب إلى أضرار كبيرة جداً، لم يسبق لها مثيل، حيث حُرم ملايين الأطفال في اليمن من خدمات التعليم، كما أن أعداد كبيرة من المدرسين في بعض المحافظات قد تركوا مهنة التدريس والتحقوا بأعمال أخرى، نظراً لعدم توفر مرتباتهم من المؤسسة التعليمية، وهو الأمر الذي قد فاقم الوضع سوءاً، وأثر على العملية التعليمية برمتها، وقد عرض جيلاً كاملاً للضياع.

ثالثاً: النزاع المسلح وتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي للأطفال:

تُصنف اليمن بأنها بلد ضعيف اقتصادياً، وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية، وتعاني من مشاكل هيكلية، أهمها الفساد وضعف البناء المؤسسي للدولة وانتشار النزاعات المسلحة. ونتيجة لذلك زادت المعاناة وأثرت الحرب على غالبية أفراد الشعب اليمني، وإزاء ذلك تُصنّف الأزمة اليمنية من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بأنها الأسوأ في العالم، حيث أدّى الصراع العنيف والمتصاعد لعدة سنوات إلى تدهور الأوضاع الإنسانية.

وهنا تشير أحدث التقديرات إلى أن" 24 مليون يمني أي حوالي 80% من مجموع السكان يحتاجون حاليًا إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وفي حين يعاني 18 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، فإن 8.4 مليون يمني يقعون عرضةً لخطر المجاعة، كذلك يعاني سبعة مليون يمني من سوء التغذية، منهم قرابة مليوني طفل وأكثر من مليون امرأة حامل ومرضعة، ويفتقر 16 مليون يمني إلى المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي"[3].

([1]) العالم العربي، في زمن الحرب... مدارس اليمن المدمرة تبحث عن طلاب ومعلمين. على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/

([2]) المصدر السابق.

([3]) البوابة العربية للتنمية، لمحة إحصائية عن اليمن، منشور على الرابط: http://arabdevelopmentportal.com/ar/node/

وفي الوقت الذي يُقدّر عدد سكان اليمن "بـ 29.3مليون نسمة، معظمهم يسكنون الريف[1]. فإن هنالك 7 مليون طفل يخلدون للنوم كل ليلة وهم جياع، في كل يوم يواجه 400 ألف طفل خطر سوء التغذية الحاد، ويتعرضون لخطر الموت في أي لحظة"[2].

والجدير بالذكر، إنه قبل اندلاع الصراع في عام 2014، صنف اليمن ضمن البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تحديات صعبة، وقد أدى الصراع بالطبع إلى تفاقم الوضع، حيث بلغ معدل البطالة في اليمن حوالي 12%، مستقرًا عند هذه الحدود منذ عام 2010، وهو أعلى بكثير لدى النساء، إذ وصل إلى 30% في عام 2018م، مقارنةً بنسبة 12.9% للرجال، وفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2019م، ارتفع سعر السلّة الغذائيّة بنسبة 60% مقارنة بالعام الماضي، بينما تضاعفت أسعار الوقود في العامين الماضيين، ويقيِم التقرير الآثار السلبيّة على معدل انتشار الفقر الذي ارتفع بشكل كبير من 52% (خط الفقر عند 3.20 دولار) في عام 2014م إلى حوالي 81% في عام 2018م[3].

وبذلك تصنف اليمن بأنها من أشد الدول النامية ذات الاقتصاد المتدهور مقارنةً بدخل الفرد في الدول العربية، حيث تحتل المرتبة الأخيرة بين هذه الدول، إذ يبلغ دخل الفرد فيها حوالى دولار واحد في الوقت الذي تحتل قطر المرتبة الأولى وبدخل فردي قدره 93 دولار تقريباً.

وقد أثرت الحرب على موظفي القطاعين، العام والخاص، ففي القطاع الخاص فقد عمال كثيرون وظائفهم؛ لعدم تمكّن الشركات والمؤسسات الخاصة من الإيفاء برواتبهم، فلجأت إلى الاستغناء عن كثير منهم، وأغلقت منظمات ومؤسسات أبوابها، ولجأت أخرى إلى تقليص النفقات. كما انقطعت رواتب الموظفين في القطاع العام منذ سنوات، فأصبحت ملايين الأسر من ذوي الدخل المنخفض تحت خط الفقر ولا تستطيع توفير مصروفها اليومي؛ ما اضطر كثيرين إلى بيع مدخراتهم، ليواجهوا متطلبات الحد الأدنى من الحياة.

وهناك من لم يجد ما يبيعه، فاضطر إلى الخروج للشارع طلبًا للرزق؛ إذ أصبح على المواطن تدبير حياته بمفرده، في ظل غياب المؤسسات الخدمية للدولة.

([1]) منظمة اليونيسف، حقائق سريعة، أزمة اليمن، فبراير 2019.

([2]) يونيسف لكل طفل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطفال اليمن15 مليون طفل غارقون في بحر الجراح وأصواتهم مكتومة، مصدر سابق.

([3]) البوابة العربية للتنمية، لمحة إحصائية عن اليمن. على الرابط: http://arabdevelopmentportal.com/ar/node/938

وفي ظل هذا الوضع لقد وقع العبء الأكبر على بعض النساء والأطفال، فهما الرقم الأكبر من ضحايا الحروب، وهم أيضًا من يبذلون جهودا كبيرة لتوفير مصادر العيش، فالمرأة اليمنية ظهرت قوتها النفسية في تحمّلها أشد أنواع المعاناة؛ فهي الأم التي فقدت أولادها في حربٍ لا ترحم، فكظمت حزنها وألمها؛ لتلحق ما تبقى من أسرتها حتى لا يموتون جوعًا، فاضطررن بعض النساء للخروج إلى الشارع لبيع كل ما يقع تحت أيديهن من مبيعات مختلفة، وبعض النساء جعلن من بيوتهن معامل لإعداد مختلف الأطعمة أو المخبوزات المحلية، والمعجنات والحلويات، لتباع في البقالات والطرقات، فتارةً تزج بأولادها إلى الشوارع لبيع ما يمكنها إعداده، وتارةً تخرج بنفسها متشحة بسواد حزنها الذي لا نهاية له إلا بتوقف الحرب[1].

لقد ارتفعت معاناة المرأة اليمنية وأرهقت الأحمال كاهلها، وتقلص دور الرجل تقلصًا ملحوظًا، إذ أثرت الحرب عليه من ناحية، وأثر فقدان العمل عليه من ناحية أخرى، فتدهورت حالته الاقتصادية والنفسية، انتشرت في صفوف بعض الرجال اضطرابات نفسية، نتيجة الخوف الشديد على أبنائهم، إما من القضاء تحت نيران الصواريخ والقذائف أو جوعًا ومرضًا، ومنهم من اضطر إلى إرسال عائلته إلى الريف؛ ومنهم من أخذ يبحث عن عمل بشهاداته المتعددة، وهيهات أن يجد؛ فلم تعد الشهادات والمراتب العليا توفر فرصًا لإيجاد عمل في وقت خرج فيه أستاذ الجامعة لتعليم الصفوف الابتدائية، أو حمل الأحجار على ظهره أو عمل خبازاً في أحد أفران المدينة؛ ليوفر القوت اليومي الضروري لأولاده، في حين استطاع بعضهم التغلب على هذه الشدائد والمحن، وفقد آخرون توازنهم النفسي، لينزلقوا في هاوية المرض النفسي؛ الأمر الذي تسبب في مشكلات اجتماعية مضاعفة، مثل انفصال الوالدين، واختفاء الأب وتراجع دوره المهم في الأسرة، تاركًا أولاده لمصيرهم المجهول، وحدوث تفكك أسري؛ إما بالفراق والانفصال، أو مآسٍ اجتماعية أخرى أصبحت تهدد المجتمع برمته[2].

وتحت وطأة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأسر اليمنية الفقيرة، "لجأت كثير منها إلى الدفع بأبنائها الأطفال نحو سوق العمل، وتجاه ذلك تزايد أعداد الباحثين عن العمل من الأطفال في كثير من المدن، لا سيما مع تضاؤل فرص العمل أمام الكبار من أفراد الأسرة، وقد أدى هذا الطلب المتزايد على العمل من قبل الأطفال إلى تعرضهم لأسوأ أشكال المعاملة والاستغلال"[3].

([1]) هويدا اليوسفي: عن الأسرة اليمنية في زمن الحرب، الاثنين 2 أبريل 2018. منشور على الرابط:/http://www.yemenmonitor.com/Manage

([2]) د. أحمد محمد السقا: الأسرة والمجتمع في ظل الحروب، مطبعة الشرق، بيروت، 2010، ص33،34. بتصرف.

([3]) أ.د. فضل عبد الله الربيعي: واقع الأطفال في المجتمع اليمني وغياب حمايتهم دراسة لبعض مشكلات الأطفال المتأثرة بالنزاع، مرجع سابق، ص13.

رابعاً: النزاع المسلح وارتفاع معدلات النزوح:

أدت النزاعات المسلحة وغيرها من أعمال العنف إلى تسجيل مستويات مرتفعة من النزوح القسري في العالم، ففي التقرير السنوي للاتجاهات العالمية، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك 68.5 مليون شخص في عداد اللاجئين والنازحين مع نهاية عام 2017م، من بينهم 16.2 مليون شخص نزحوا خلال عام 2017م ذاته، إما للمرة الأولى وإما بشكل متكرر، مما يشير إلى وجود تحركات لأعداد هائلة من الأشخاص، ونزوح حوالي 44,500 شخص كل يوم، أو نزوح شخص كل ثانيتين[1]. أما في اليمن، فقد تتسبب النزاعات المسلحة بأزمات حادة ومباغتة، ما أدى إلى نزوح جماعي للسكان من أغلب مناطق النزاع، عند ذلك يعجز مصطلح "النازحين" عن رسم أدنى صورة للوقائع المروعة، التي يواجهها هؤلاء الناس في مناطق عديدة من اليمن، ومن دون شك ما يزال تصعيد العنف، وتحديداً الهجمات الموجهة ضد المدنيين أو التي تتسم بطبيعة عشوائية بانتهاكها للقانون الدولي الإنساني، تشكل أحد الأسباب الرئيسية للنزوح القسري في مناطق النزاعات المسلحة[2]. وغالبًا ما يتفاقم استضعاف النازحين داخليًا بسبب وضعهم الخاص في ظل هذه الظروف، إذ يواجه النازحون في اليمن حالة من انعدام الأمن الحاد، ولديهم احتياجات أساسية. وفي ضوء ذلك يقدر عدد النازحين في اليمن مليونا شخص تقريبًا، يعيش غالبيتهم مع عائلات مضيفة أو في سكن بالإيجار، بينما يعيش آخرون في مخيمات مؤقتة، وقد فاقم هذا الوضع الضغوط التي لا تستطيع أن تتحملها العائلات المضيفة، وهي تواجه بنفسها صنوفًا من الاستضعاف[3]، ومن جهة أخرى هناك من يرفع هذا العدد ليصل عدد النازحين إلى 3 ملايين فرد في الداخل، وتم تدمير 400 ألف منزل حتى شهر 4 من عام 2017م[4]، أما فيما يتعلق بوضعية الطفولة في ظل النزاع المسلح، فيشير التصريح الصادر عن خِيرْت كابالاري المدير الإقليمي لليونيسف، إلى أن حصيلة أربع سنوات من الحرب كانت مرعبة في جميع أنحاء اليمن، فحوالي 1.5 مليون طفل أجبروا على النزوح، العديد منهم يعيشون حياة بعيدة كل البعد عن الطفولة[5].

([1]) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، عدد النازحين قسراً يتجاوز حاجز الـ 68 مليوناً في عام 2017، والمفوضية تشدد على ضرورة وجود اتفاقية عالمية جديدة بشأن اللاجئين، 19 يونيو/ حزيران 2018. منشور على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/news/press/2018/6/

([2]) اليمن حكايات النزوح الحزين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018. منشور على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/document/yemen-stories-idps

([3]) مستقبل مجهول في انتظار الأسرة اليمنية ، مصدر سابق.

([4]) العربي – الأهرام، جوانب مؤلمة لحرب اليمن.. بشر على حافة الهاوية و6 أطفال يموتون كل ساعة. منشور على الرابط:
http://arabi.ahram.org.eg/News/106806.aspx

([5]) يونيسف لكل طفل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطفال اليمن15 مليون طفل غارقون في بحر الجراح وأصواتهم مكتومة، مصدر سابق.

والجدير بالذكر، إن الأرقام التي ذكرت ربما لا تعكس الواقع الفعلي للمشكلة، فهي تتعدد وتختلف من مصدر إلى آخر، ومثال ذلك: إن عدد الأطفال النازحين داخليًا بحسب الإحصائيات الأخيرة لمنظمة اليونيسف (يونيسف لكل طفل) يبلغ مليون طفل[1]. وفي سياق متصل بذلك تقول المفوضية السامية للاجئين، بأن أعمال العنف الجديدة في اليمن تستمر في إجبار الناس على مغادرة منازلهم مما يفاقم الأزمة الإنسانية الأكبر في العالم، وتضع عبئًا على الموارد المستنزفة أصلاً، وقد توقعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استمرار ارتفاع مستويات النزوح الداخلي في اليمن، خلال العام 2019"م[2].

ومما سبق، نستطيع القول بأن اليمن أصبحت ملاذاً غير آمن للطفولة بشكل عام، في ظل ارتفاع وتيرة الحروب والنزاعات المسلحة، وتدهور معظم الخدمات الضرورية لصحة ونماء الطفل.

خامساً: النزاع المسلح وتجنيد الأطفال:

يُعرّف الطفل الجندي بحسب الأمم المتحدة بأنه: "أي طفل يرتبط بقوة عسكرية أو بجماعة عسكرية، وهو أي شخص دون سن الثامنة عشرة من العمر ولا يزال أو كان مجنّداً أو مُستخدَماً بواسطة قوة عسكرية أو جماعة عسكرية في أي صفة، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر الأطفال والغلمان والفتيات الذين يتم استخدامهم محاربين أو طهاة أو حمّالين أو جواسيس أو لأغراض جنسية"[3].

ويأتي هذا التعريف ليبين الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة على وضعية الطفولة بسبب تجنيدهم في الحروب، وتعريضهم للموت أو للإصابة أو للعنف الجنسي أو للتجسس أو للأعمال الشاقة، حيث تنتهك حقوقهم بلا رحمة، ويتعرضون لمختلف أنواع الاستغلال، ومن الصعب تقدير ما يمكن أن تحدثه الحرب من آثار على البناء النفسي والبدني اللاحق للأطفال، الذين عاشوا أوضاع النزاع المسلح. وهو ما جعل منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" تقول: إنه يتم إساءة استخدام عشرات الآلاف من الفتيات والفتيان على مستوى العالم، واستغلالهم كجنود في الحروب والنزاعات المسلحة، وأعلنت المنظمة بمناسبة "اليوم العالمي لمكافحة استغلال الأطفال كجنود" الموافق (الثلاثاء 12 شباط/ فبراير 2019م" أنه على الرغم من أن هناك قصور في توفير أرقام موثوقة لعمليات تجنيد الأطفال، إلا أن بعض التقديرات

([1]) منظمة اليونيسف، حقائق سريعة، أزمة اليمن، فبراير 2019.

([2]) اليمن الجمهوري، نازحوا الحرب في صنعاء أين المساعدات، الأربعاء 15مايو 2019م.
على الرابط: https://republicanyemen.net/archives/17435

([3]) مبادئ باريس بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلّحة 2007. منشور على الرابط: https://childrenandarmedconflict.un.org/ar

تفترض وجود ما يصل إلى 250 ألف جندي طفل في مناطق النزاعات المسلحة في العالم"[1]، وبالنظر إلى الشأن اليمني سنجد بأن بعض التقديرات الأولية تشير إلى ارتفاع مخيف في أعداد الأطفال الذين تم تجنيدهم في الحرب الدائرة في اليمن، حيث وصلت هذه الأرقام إلى أكثر من 70000 طفل[2].

وبحسب تقرير منظمة هيومن رتش وتش، يقدر عدد الأطفال بنحو ثلث المقاتلين في اليمن، حتى أغسطس/آب 2017م، وقد وثقت الأمم المتحدة 1702 حالة تجنيد للأطفال منذ مارس/آذار 2015.(3) أما إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، فتقدر أن عدد الأطفال دون سن الـ18 من المجندين في الجيش اليمني يبلغ 40 ألف طفل (4)، وأياً كانت تلك التقديرات من حيث مستوى ودرجة دقتها وصحتها، إلا أنه يمكن اعتبارها مؤشر على خطورة الوضع المحدق بالطفولة اليمنية. وبهذا الخصوص تقول ممثلة يونيسف في اليمن الدكتورة ميريتشل ريلانيو: "إن الحرب في اليمن تأتي على حياة الأطفال ومستقبلهم، إن القتال والدمار المستمرين بلا هوادة يحدثان تشوهات ترافق الأطفال مدى الحياة، فقد ارتفع عدد الأطفال الذين قتلوا وأصيبوا جراء الصراع المسلح بنسبة 70%، بينما تضاعف عدد الأطفال المجندين، مقارنة بالفترة بين مارس 2015م و 2016م (5).

وبموجب القانون اليمني، إن الحد الأدنى لسن الخدمة العسكرية هو 18 سنة[6]. لذلك فإن تجنيد الأطفال، يُعد مخالفة صريحة لنص القانون اليمني والتشريعات الدولية، لا سيما وأن اليمن وقع في عام 2014م خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال، لكن بسبب النزاع وبدون وجود حكومة فعالة لم يتم تنفيذها.

وبالنظر إلى أسباب تجنيد الأطفال في اليمن، يمكن القول: بأن تجنيد وإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة ليس جديداً، بل إنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة ووعي المجتمع وخاصة في المناطق القبلية، التي تشجع على الالتحاق بالتجنيد، حيث ترى بأن الواجب القبلي يقضي بأن "يحمل كل (بالغ) من الذكور السلاح تلبية لداعي النكف القبلي لمناصرة قبيلته ضد القبيلة الأخرى، وهو ما يسمى (بالغرّام)، وهو واجب على الطفل الذي في حدود15 عاماً في المتوسط"[7].

([1]) يونيسيف: ربع مليون طفل يزج بهم في النزاعات المسلحة. منشور على الرابط: https://www.dw.com/cda/ar/%D9%8A%D9%88%

([2]) أ.د. فضل عبد الله الربيعي: واقع الأطفال في المجتمع اليمني وغياب حمايتهم، مرجع سابق، ص6.

([3]) منظمة هيوم رتش وتش، التقرير العالمي 2018، اليمن أحداث عام 2017. على الرابط: https://www.hrw.org/ar/world-eport/2018/country-

([4]) تجنيد الأطفال في الحروب 12 أكتوبر 2014، على الرابط:https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/ ، لمزيد من الاطلاع أنظر أيضاً منظمة سلام بلا حدود:https://www.youm7.com/story/2018/8/17 /

([5]) تقرير اليونيسف، مع مرور عامين على الحرب الأسر اليمنية تضطر لاتخاذ أشد التدابير من أجل البقاء، صنعاء، 27 مارس 2017.

([6]) قانون رقم (67) لسنة1991م، بشأن الخدمة في القوات المسلحة والأمن، وتعديلاته بالقانون رقم (28) لسنة 1995.

([7]) منظمة سياج لحماية الطفولة، تجنيد وإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في اليمن، تقرير 2011-2012م.

بالإضافة إلى ذلك نستطيع القول: بأن هناك أسباب عديدة لتجنيد الأطفال، ولعل من أهمها الوضع الاقتصادي السيئ وارتفاع معدل البطالة والفقر، فكثير من الأطفال يلتحقون بالتجنيد أو تدفع بهم أسرهم لغرض الحصول على المرتبات المالية نهاية كل شهر، كما إن لغياب تطبيق التشريعات الوطنية أثر بارز على تزايد هذه الظاهرة[1]. بالإضافة إلى غياب سجلات القيد والتسجيل للمواليد رسميًا[2]. وهناك أسبابًا أخرى، منها؛ وجود البيئة التعليمية الطاردة للطلاب في ظل الحرب، وتدني الوعي المجتمعي بمخاطر التجنيد على الطفل والمجتمع، كما لا ننسى أن من أكثر أسباب تجنيد الأطفال الدفع بهم من قبل بعض الأطراف المتحاربة واستغلال أوضاعهم المعيشية والنفسية في مقابل الحصول على راتب، وهناك من يلتحقون بها بمحض إرادتهم حتى يشعروا بالإحساس بالرجولة وأنهم راشدين، بينما قد ينضم آخرين طلباً للحماية أو رغبة في البقاء أو في الثأر أو للشعور بالانتماء بسبب فقدان المسكن وأفراد الأسرة[3]. وهناك من يلتحق بها لأسباب تتعلق بالشعور بالإحباط، كما أن هناك من يذهب للقتال تحت دافع التعبئة السياسية من قبل الأطراف المتصارعة[4]. وبذلك نجد بأن ظروف الحرب الدائرة في اليمن قد ساعدت على التجنيد العسكري لأعداد كبيرة جداً من الأطفال وبصورة متزايدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ اليمن، خصوصًا أن التجنيد يتم في أكثر من مكان، وتوجد أكثر من جهة أو سلطة تشرف على ذلك، كما يجري التجنيد بحسب المصادر بصورة تسابق بين هذه الجهات على أمل بأن تأتي مرحلة نهاية الحرب وتحدث التسوية السياسية، ليصبح ذلك التجنيد أمر واقع، ولذلك فكل طرف يحاول أن يجند أكبر عدد ممكن مقارنةً بالطرف الآخر. وهنا نستطيع القول، بأن عواقب تجنيد الأطفال قد لا تبدوا ظاهرة للعيان بشكل واضح حاليًا، لكنها ستتضح أكثر عندما يفيق العالم وهناك جيلاً كاملاً سيواجه العالم بأيديولوجيات منحرفة وعنيفة، "لأن هذا الجيل عاش وسط أزيز الرصاص وافترش التراب والصخور، وتدرّب على ثقافة العنف والبطش، وبعضه عاش تحت وطأة الإذلال الفكري والجسدي، وكل ذلك ستنتج عنه سلوكيات قد لا تتفق مع سلوكيات خريجي الجامعات، والقاطنين في البيوت الآمنة والمتعاملين مع وسائل الحياة العصرية"[5].

([1]) لا يوجد في التشريعات اليمنية عقوبة محددة بحق من يقوم بتجنيد أو إشراك طفل في صراع مسلح، فالمادة 149 من قانون حقوق الطفل اليمني رقم 45 لسنة 2002 تنص على: عدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة وحظر حمل الأطفال للسلاح والمشاركة في النزاعات المسلحة مشاركة مباشرة، ومن ذلك نجد أن المشرع اليمني لم يحدد عقوبة بعينها بحق من يثبت تورطهم في تجنيد أو إشراك قاصرين في الصراعات المسلحة.

([2]) يترتب على عدم قيد كثير من المواليد في السجلات الرسمية سهولة الحصول على وثائق إثبات الشخصية، الأمر الذي يسهل بشكل كبير حصول القاصرين على وثائق رسمية بأعمار وبيانات ميلاد تخالف الحقيقة وتمكنهم من الالتحاق بالتجنيد بشكل رسمي.

([3]) نقلا عن موقع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، 2014/19/9.

([4]) د. محسن البصير: النزاعات المسلحة وآثارها على الأطفال، مقال منشور في مجلة الرأي، مجلة محكمة، تصدر عن جامعة حباكة، الجزائر، 2011، ص55.

([5]) أ.د. فضل عبد الله الربيعي: واقع الأطفال في المجتمع اليمني، مرجع سابق، ص8.

إذاً في نهاية هذا الفصل يمكن أن نستخلص، بأن النزاعات المسلحة قد تركت بصمات وخيمة، وانعكاسات شديدة الأثر على الواقع الاجتماعي للطفل اليمني، وقد تجلى ذلك في عدة صور ، لعل أهما:

1. الهزات العنيفة التي طالت كيان الأسرة اليمنية، ما أدى إلى تراجع دورها في حماية وراعية الطفولة.
2. تدهور الواقع التربوي والتعليمي وتسرب ألاف الأطفال من المدارس.
3. تدني المستوى الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة، وتدهور الواقع المعيشي للطفل اليمني.
4. ارتفاع موجات النزوح والتهجير القسري للأسر والأطفال.
5. بروز بعض الظواهر الاجتماعية التي تزيد من معاناة واستضعاف الأطفال، مثل: التشرد، التسول، وارتفاع معدل عمالة الأطفال، وانحراف البعض منهم.
6. استغلال الأطفال في عمليات التجنيد وما يرافقها من صعوبات ومخاطر نفسية وبدنية.

وإذا كانت تلك هي أهم الانعكاسات التي طرأت على الوضع الاجتماعي للطفل اليمني في ظل النزاعات المسلحة، فإننا نتساءل ما الذي سيفاجئنا به الواقع الصحي والنفسي لهؤلاء الأطفال من سلبيات ء، وهو الأمر الذي سنقوم بتتبعه في الفصل القادم من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

النزاع المسلح وتدهور الوضع الصحي والنفسي للطفل اليمني

سنقوم في هذا الفصل بدراسة الوضع الصحي والنفسي للطفل اليمني في ظل النزاعات المسلحة، من خلال استقراء وتحليل الوقائع والمعلومات المتوفرة لدينا من مصادرها المختلفة، وسيكون ذلك وفقًا للآتي:

أولاً: النزاع المسلح وتدهور الوضع الصحي للأطفال:

كما أشرنا سابقًا، بأن الأطفال هم الحلقة الأضعف من بين شرائح المجتمع في ظل النزاعات المسلحة، وإن عوامل استضعافهم كثيرة ومتعددة، وبالأخص فيما يتعلق بواقعهم الصحي وخدمات الرعاية الصحية الموجهة إليهم، وهي حق من الحقوق التي كفلها لهم الدستور اليمني، والقوانين الوطنية ذات الصلة، لكن مع الأسف لا يزال الوضع الصحي للطفل اليمني في غاية السوء، بل يشهد تراجعًا من السيئ إلى الأسوأ، لتأتي ويلات الحرب والنزاعات المسلحة التي تعيش فصولها اليمن لتكمل ما تبقى، فيصبح الوضع كارثياً بكل المقاييس.

ففي اليمن، "يبلغ عدد الأطفال المحتاجين للرعاية 11.3 مليون طفل، ويُقدَّر عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في اليمن بنحو 1.8 مليون طفل، من بينهم حوالي360 ألف طفل دون سن الخمس سنوات يعانون من سوء التغذية الحاد جداً، ويصارعون من أجل البقاء"[1]. "كما تعاني 1.1 مليون امرأة حامل أو مُرضع من سوء التغذية الحاد"[2]، وتقدر التقارير الدولية، بأنه: "سيعتمد ما يقارب عدده بـ 12 مليون يمني، من بينهم 2 مليون طفل، على المساعدات الغذائية في عام 2019م[3]. وقد سُجّلت أكثر من 1.3 مليون حالة يشتبه بإصابتها بالكوليرا، وهناك أكثر من 2700 حالة وفاة مرتبطة بالمرض"[4]، وفي ذات السياق "رصدت وزارة الصحة اليمنية خلال عام 2019م حوالي 391 حالة وفاة من أصل 1190 حالة إصابة، في حين بلغت الوفيات منذ أول موجة للكوليرا في عام 2017م وحتى شهر أبريل 2019 حوالي 3200 حالة وفاة، وأكثر من مليون ونصف حالة اشتباه بالمرض"[5]. "وهناك ما يقرب من

([1]) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2018 .

([2]) المصدر السابق.

([3]) يونيسف لكل طفل، العمل الإنساني من أجل الأطفال 2019م (لمحة عامة)، حماية الأطفال في الأزمات من جميع التهديدات لحيواتهم ورفاههم وكرامتهم.

([4]) اليونيسف، تقرير نهاية العام حول الوضع الإنساني في اليمن، 2018 .

([5]) المصدر: آلاء برانيه: الأطفال في مناطق الصراع .. حالة اليمن، 1مايو 2019م. الموقع:https://www.ecsstudies.com /

16.4 مليون شخص منهم (8.4 مليون طفل)، يحتاجون إلى مساعدات صحية أساسية"[1]، كما يجب ألا نتفاجأ بأن "هنالك طفل يموت كل 10 دقائق من أمراض ممكن الوقاية منها بسهولة"[2]، ويأتي هذا الوضع في الوقت الذي "تشير فيه المسوحات إلى أن نصف المرافق الصحية فقط صالحة للعمل، وحتى هذه الأخيرة تعاني من نقص شديد في الأدوية والمعدات وطواقم العمل"[3]، وفي ذات السياق هناك "ما يقدر بـ 16 مليون شخص من بينهم (8.1 مليون طفل)، لا يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للاستعمال، وعلى خدمات الصرف الصحي والنظافة[4]، وقد ارتفعت نسبة زواج الأطفال لتشمل أكثر من ثلثي الفتيات ممن هن دون سنّ 18سنة في عام 2017م"[5].

ومما سبق، نستطيع القول: بأن ما تم ذكرها من أرقام عن تدهور الوضع الصحي للطفل اليمني في ظل النزاع المسلح، إنما هي عبارة عن مؤشرات تقريبية لبيان واقع الحال الذي تكثر فيه المآسي، أي أن ذلك لا يعكس الواقع الفعلي، سواءً من حيث الأرقام أم من حيث تنوع الأمراض ومستوى انتشارها، فأمراض الطفولة متعددة ومتنوعة، في بلد لا يزال يعيش واقعاً يصنف بأنه هشا وضعيفاً بكل المقاييس.

ثانياً: النزاع المسلح وتدهور الوضع النفسي للطفل اليمني:

تُعد الحروب والنزاعات المسلحة من أخطر الأزمات والكوارث التي يكون لها انعكاسات سلبيةٌ على جميع أفراد المجتمع، وهذه الآثار كثيرة ومتنوعة وتلحق الأذى بالبيئة والعمران وتهدد الاقتصاد القومي وتدمر البنية التحتية للدولة، ولعل فئة الأطفال هم أكثر الفئات تأثرا بها، إذ يتعرضون لمختلف الضغوط في واقع اجتماعي تهدر فيه حقوقهم، ويتعرضون من خلالها للقتل والإعاقة والتشرد وضعف الرعاية المعيشية والصحية والاجتماعية والتربوية والتعليمية.

ويزداد الأمر سوءاً عندما يرى هؤلاء الأطفال الدمار والإصابات الجسدية والاعتقالات لذويهم وتعذيبهم وقتلهم، مما يؤثر في أعماقهم النفسية، ويصيبها بالدمار العاطفي والانفعالي، في ضوء ذلك "يصنف الدليل التشخيصي للمتخصصين بالصحة النفسية هذه الحالة تحت فئة آثار ما بعد الصدمة"[6]. وتأخذ هذه الانعكاسات أشكالاً متعددة، ودرجات مختلفة من الشدة، وتبدأ من الإحساس بالإحباط والقلق، إلى الاكتئاب وأشكال أخرى من العصاب، وقد

([1]) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2018 .

([2]) النزاع في اليمن: "جحيم يعيشه الأطفال"، اليونيسف لكل طفل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 4 تشرين الثاني . نوفمبر 2018. منشور على الرابط: https://www.unicef.org/mena/ar/

([3]) منظمة اليونيسف، حقائق سريعة، أزمة اليمن، فبراير 2019.

([4]) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2018 .

([5]) تقرير الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر 2018.

([6]) د. عبد المنعم دسوقي: النزاعات المسلحة وأثرها على الأطفال، مكتبة الإسكندرية، 2002، ص55.

يصاب البعض بخلل في الوظائف العقلية؛ كالذاكرة، أو ضعف التركيز أو الإدراك، حيث تأتي تلك الانعكاسات النفسية للحرب على واقع الطفولة في ذات الوقت الذي لا يزال هناك تحديات مهولة متعلقة بتلبية الاحتياجات النفسية لليمنيين بشكل عام، فالنزاع الدائر يزيد باستمرار من اتساع وعمق التعرض للصدمات، فضلاً عن تعرض الحد الأدنى من موارد الصحة العامة الذي كان موجوداً من قبل للمزيد من الدمار نتيجة الانهيار المؤسسي الكبير الذي تشهده البلاد.

وبهذا الخصوص "تقول ممثلة منظمة اليونيسف في اليمن ميريتشل ريلانو (11 يناير/كانون الثاني 2017)، إن أكثر من 487 ألف طفل تلقوا "دعمًا نفسيًا اجتماعيًا لمساعدتهم على تجاوز التبعات المتوسطة وطويلة الأجل الناجمة عن التعرض المستمر لأحداث الصراع"[1]. "كما تلقّى أكثر من 800 ألف طفل في المناطق المتضررة من النزاع للدعم النفسي"[2]، وفي الوقت الذي يعاني فيه آلاف الأطفال من الاضطرابات النفسية، هناك نقص شديد في الاهتمام والتمويل من جانب الفاعلين الوطنيين والدوليين المهتمين بقضايا الصحة النفسية، والأهم من ذلك تأتي هذه القضية في ظل قلة الأبحاث والتحليلات التي تعالج موضوعات الصحة النفسية والرفاه النفسي والاجتماعي في اليمن[3]، ومن أجل بيان الواقع النفسي للطفولة في اليمن، سنعمد لاستعراض النتائج الأساسية للدراسة التي أجرتها منظمة يمن لإغاثة الأطفال (YCR) على عينة من أطفال: (أمانة العاصمة، ومحافظات عدن، تعز، أبين)، التي تبين من خلالها بأن: "الحرب على اليمن والقتال الدائر في كثير من المحافظات والنقص الحاد في الحاجات الضرورية وحالات انعدام الأمن الناجم عن ذلك، قد تسبب في حدوث آثار نفسية عميقة على الأطفال، وأثرت بشكل كبير على نمط تفكيرهم ومشاعرهم وسلوكهم وعلاقتهم بمن حولهم، كما أبانت – أيضاً – عن وجهات نظر الأطفال في التعبير عن مشاكلهم وانفعالاتهم، ويظهر ذلك من استخدم الأطفال لمصطلحات، مثل: (الخوف، عدم الأمن، القلق، الغضب) للتعبير عن ردود الفعل العاطفية لوصف شعورهم وانفعالاتهم، حيث عبر (58.2 ٪) من الأطفال بشعورهم بالخوف الشديد، وعبر 37% منهم بالقلق، كما أفاد 36.4 ٪ بأنهم لا يشعرون بالأمان، 32.7 ٪ أفادوا بأنهم يعانون من مشاكل النوم، كما كشفت دراسة الحالة النفسية للأطفال بأن مصادر المخاوف الأكثر شيوعاً عند الأطفال، هي: (إطلاق الرصاص وأصوات التفجيرات، الخوف من الموت، الخوف من فقدان أحد أفراد الأسرة، الخوف من الطائرات، الخوف من الرجال

([1]) منظمة اليونيسيف، 1400 طفل قتلوا منذ اندلاع الحرب في اليمن، i24NEWS، على الرابط: https://www.i24news.tv/ar/ التنقيح الأخير 11 يناير 2017 /5:23 م

([2]) منظمة اليونيسف، حقائق سريعة، أزمة اليمن، فبراير 2019.

([3]) أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن، أزمة مهملة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 14ديسمبر 2017.
منشور على الرابط: http://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-

المسلحين، الخوف من المستقبل، الخوف من الظلام نتيجة لانقطاع الكهرباء لأيام طويلة)، كما بينت النتائج أن الأطفال عايشوا مستويات عالية من الانفعالات، التي انعكست على سلامتهم البدنية، حيث وجد أن 31٪ من الأطفال يعانون من أعراض جسدية متعلقة بالحالة النفسية، مثل الصداع وألم في الصدر، ألم في البطن والتعب، كما وجد أن 21.9 ٪ من الأطفال يعانون من أكثر من مرض جسدي غير مفسر مرتبط بالحالة النفسية، كما وجد أن هناك تباين واضح في النتائج بين محافظة وأخرى لاختلاف ظروف الحرب والقتال في المحافظات التي تم استهدافها، وقد عبر الأطفال عن شعورهم بالإحباط الشديد بسبب عدم السماح لهم بالخروج من البيت للعب وإغلاق كل المتنزهات والحدائق.. ووصفوا شعورهم بالتوتر المستمر بسبب قلق الأهل وخوفهم ونزوح البعض وترك منازلهم، كما أفاد الأطفال بأنهم مضطربون وغير مستقرون بسبب كثرة الشائعات بخصوص الاستمرار في الدراسة أو توقفها، والخوف من فقدان عام كامل، كما أفاد أولياء أمور الأطفال عند تقييم حالة أطفالهم بأن 5% من الأطفال اصبحوا يعانون من التبول اللاإرادي، 2% عادوا يعانون من التلعثم في الكلام، 47% يعانون من اضطرابات النوم، 24% من صعوبة التركيز وأوضحوا أن 17% من الأطفال يعانوا من نوبات الهلع"[1].

ونستطيع القول إزاء ذلك بأن الأطفال حتى وإن لم يصابوا بأي أذى جسدي، فإنها تصيبهم التداعيات النفسية، وتؤثر عليهم وعلى مستقبلهم وحياتهم على المدى الطويل، وبذلك يمكن التأكيد بأن انعكاسات النزاعات المسلحة لها تأثير كبير على الأطفال، فهي تصيبهم باضطرابات توتر ما بعد الصدمة أو بما يسمى طبياً باضطراب الكرب التالي للرضح PTSD" "Post Traumatic" Stress Disorder" وهو ما ينتج عادةً عن صدمة جراء خطر حقيقي، قد تؤدي إلى حدوث هذا الاضطراب، مثل الحروب، ومن أعراضها: مشاعر وعلامات الارتباك، وحتى الانقطاع عن المحيط، قلق وفزع، حزن واكتئاب، وعلامات ضغط عاطفي وسلوكي متنوع ، في حين تزداد هذه الأعراض وقد تتفاقم بعد مرور عدة أيام، وكما تعرض الحرب الأطفال للخوف، والشعور بالقلق، والاكتئاب، فإنها قد تعرضهم للاستغلال الجسدي أو الجنسي، بل قد يمتد تأثير الحروب على الصحة العقلية للأطفال من خلال الشعور بالرغبة بالثأر والانتقام[2].

وبشأن ذلك يقول الدكتور المحمدي: وهو استشاري الأمراض النفسية والعصبية في اليمن عن أثر الحرب على نفسية الأطفال والمراهقين في اليمن، بأن: "التأثير الأكبر لما يجري من العنف الذي يدور في واقعنا إنما يتجلى على

([1]) منظمة يمن لإغاثة الأطفال، 2015م. منشور على الرابط:http://www.ycrorg.com /

([2]) سمر أكرم أسعد: آثار الحروب على الإنسان: منشور على الرابط: https://mawdoo3.com

الأطفال والمراهقين، حيث يختزن الطفل في خياله مشاهد العنف والعدائية، التي قد تنعكس على واقعه بأعمال عدائية ناتجة عن أزمة نفسية بسبب خوفه مما يراه من مشاهد، قد تؤدي به إلى الانطواء على الذات، مضيفاً بأن المراهقين والشباب يقعون تحت التأثير الأكبر للحرب، فينعكس ذلك سلبياً على الصعيد السلوكي، حيث يتعايش المراهق مع مرحلة النزاع المسلح على أرض الواقع، بالتالي فإن الحرب قد تزوده بصورة مشوهة عن الثورة المنشودة التي يحلم بها، فيتماهى بعض المراهقين الأكثر تأثراً مع مشاهد العنف التي يعتبرونها رمزًا للقوة والثورة – فضلاً – عن ظهور بعض الاضطرابات في السلوك؛ كالاتجاه نحو الشجار أو السرقة غير المبررين تعبيراً عن رفض الواقع، وبالمقابل يمكن أن يميل البعض الآخر إلى أن يكون أكثر تعاطفًا وانفتاحًا مع الغير وتفهمًا للمشاكل، وعادةً يصطدم الشباب بواقع مؤلم ينعكس على كل طموحاتهم وأهدافهم التي يرسمونها لبناء مستقبلهم، وسرعان ما تكون ردة الفعل سلبية ينتج عنها الإحباط، والعديد من الأمراض النفسية؛ كالاكتئاب والوساوس القهرية التي تنتج عن التفكير المتزايد[1].

وتأكيداً لما سبق، فقد توصلت نتائج دراسة أخرى إلى أن من أهم تأثيرات الصدمة الآنية على الأطفال، هي الاضطرابات السلوكية التي تأخذ أشكالاً متعددة؛ كالقلق الشديد والخوف من المجهول، وعدم الشعور بالأمان، والتوتر المستمر والانعزال، والتبول في الفراش، ويشعر الطفل بأنه مهدد دوماً بالخطر، وأن أسرته عاجزة عن حمايته، فعلى الرغم من أن الوالدان هما مصدر قوة الطفل وأمانه، إلا أنهما عاجزان عن توفير ذلك، والمتتبع لآثار النزاع المسلح سيجد أيضاً أن أشكال الصدمات التي تؤثر على الخصائص النفسية للطفولة كثيرة ومتعددة، مثل فقدان شخص عزيز على الطفل كاستشهاد أحد الوالدين أو الأقارب، وصدمة تدمير البيت أو المدرسة، وصدمة التعرض لنوع من أنواع الإساءة الجسدية أو الجنسية، وصدمة التعرض لإعاقة وفقدان أحد أعضاء الجسم" ويعبر الطفل عن مشاعر الصدمة بأوجه مختلفة، منها العدوان نحو الآخرين، وسرعة الاستثارة الانفعالية، فنراه يصرخ أحياناً بلا سبب أو يغضب لأتفه الأسباب، ومن العادات السلوكية التي تعبر عن قلق هؤلاء الأطفال نتيجة الصدمة قضم الأظافر والتبول اللاإرادي أيضا"[2].

ولعل من أهم العوامل التي يكون لها تأثير سلبي على الأطفال في حالة النزاع المسلح ما تبثه وسائل الإعلام من مشاهد مؤلمة للحرب أمام الأطفال، فقد وجد بهذا الخصوص أن مشاهدة ما ينقل على التلفاز من عنف، يؤثر على الأطفال بشكل مباشر وسلبي على طريقة تفكيرهم وتصرفهم، كما يواجه الأطفال بسبب هذه المشاهد تغيرًا كيميائيًا في

([1]) المشاهد، الحرب وضحايا الآثار النفسية نتائج كارثية، نوفمبر 2، 2017 ، على الرابط: https://www.almushahid.net

([2]) رجاء حمود الأرياني: الآثار النفسية للحرب على أطفال اليمن، بلقيس نت. على الرابط: https://www.belqes.netl

الـدماغ، ممـاثلاً لمـا يصـيب الفـرد بعـد الصـدمة، ويصـبح هـؤلاء الأطفـال أكثـر عدائيـة ومـيلاً للجـدال، كمـا يبتعـدون عـن التعـاون مـع الآخـرين، ولا يمكـن أن يـتم إشـباع رغبـاتهم وحاجـاتهم بأي شـيء، في حـين تضـعهم هـذه المشـاهد والحـروب في صراع للتفرقة ما بين الخير والشر والتمييز بين ما هو مخالف للقوانين وما هو مقبول.

وقـد وجـدت عـدة دراسـات "بأن مشـاهدة الأطفـال المسـتمرة للـبرامج الإخباريـة الـتي تعـرض مشـاهد الحـروب، أنهـا تزيـد مـن قلـق وخـوف الأطفـال، كمـا أنهـا قـد تعرضـهم لاضـطراب الكـرب التـالي للرضـح (PTSD)، وتـزداد أعـراض الصـدمة كلما تعمق الطفل في القراءة، ومشاهدة البرامج الإخبارية عن الحروب"[1].

وبشـكل عـام نسـتطيع القـول بأن تأثـر الأطفـال بهـذه المشـاهد الـتي تعـرض علـى التلفـاز، تـرتبط بمـدى قـرب المنطقـة الـتي تتعـرض للصـراع، "ويتـأثر الأطفـال دون سـن الثامنـة بالمشـاهد الـتي تحتـوي علـى شخصـيات بشـعة المظهـر وقبيحـة، في حـين أن مـن هـم أكـبر مـنهم يتـأثرون بالمشـاهد الواقعيـة والحقيقيـة، كمـا تختلـف ردة الفعـل اعتمـاداً علـى نـوع الجـنس، حيـث تشـعر الفتيات بخوف أكبر من الأولاد وقد تنعكس بتعابير الوجه".

إضـافة لمـا سـبق يمكـن اسـتخلاص أهـم آثار النزاعـات المسـلحة وانعكاسـاتها علـى الأطفـال مـن خـلال مـا توصـل إليـه بعض الباحثين بهذا الخصوص، فيما يأتي [2]:

1. غالبـاً مـا تظهـر المشـاعر الـتي يختزنهـا الطفـل أثنـاء اللعـب أو الرسـم، فـنلاحظ أنـه يرسـم مشـاهد مـن الحـرب كأشـخاص يتقـاتلون أو يتعرضـون للمـوت والإصـابات وأدوات عنيفـة أو طـائرات مقاتلـة وقنابـل ومنـازل تحـترق ويميلـون إلى اللعـب بالمسدسـات واقتنـاء السـيارات والطـائرات الحربيـة، وتمتلـئ مشـاعر الطفـل بالعنـف والكراهيـة والشك أو اليأس و القلق المستمر.
2. استحواذ مشاعر الخوف والقلق والاكتئاب على الطفل، بالأخص الخوف من وقوع الحدث ثانية، ..الخ
3. حـدوث الكـوابيس المتكـررة والمؤرقـة الـتي تتخللهـا مشـاهد مؤلمـة، وقـد يـؤدي هـذا إلى تجنـب الطفـل النـوم وحـده واللجوء إلى النوم مع أحد الوالدين أو الإخوة.

([1]) رجاء حمود الأرياني: الآثار النفسية للحرب على أطفال اليمن، مصدر سابق.

([2]) لمزيد من الاطلاع يُنظر كل من:

- رغد موسى: الآثار الاجتماعية والنفسية للنزاعات المسلحة على المرأة، الحوار المتمدن-العدد: 5443 - 2017 / 2 / 25 - 14:19. على الرابط: http://musawasyr.org/?p=2612.
- علي عبد الرحمن الغوينم: الحروب وآثارها النفسية على الإنسان، 15 / 3 / 2011م ، مجلة الواحة، فصلية تعنى بشؤون التراث والثقافة والأدب في الخليج العربي، العدد ، 29. الموقع:http://www.alwahamag.com

4. يظهر الطفل تعلقاً قلقاً بالوالدين من خلال الخوف من الانفصال عنهم، والالتصاق بهم.

5. يتضاءل اشتراك الطفل في النشاطات الخارجية ويظهر اهتماماً أقل باللعب، إضافة إلى بروز مظاهر الصدمة في لعبه مثل؛ العنف ليعكس ما يواجهه من صعوبة في احتمال المشاعر السلبية القوية ومحاولته المتكررة لضبطها.

6. يظهر الطفل سلوكيات عدوانية موجهة ضد الآخرين.

7. يشعر الطفل بالوحدة والاغتراب عن رفاقه ويتجنب اللعب معهم.

8. صعوبة في التركيز وانخفاض في الأداء المدرسي.

9. ردود فعل فسيولوجية مثل التبول اللاإرادي وازدياد حالات الإثارة والتوتر.

10. يظهر الطفل خوفاً واضحاً من البرامج التلفزيونية التي تحتوي مشاهد عنيفة.

11. بعض الأطفال يكونون قادرين على مشاركة الآخرين تجاربهم المؤلمة، خاصةً في حال حصولهم على الدعم المناسب، إلا أن هنالك أطفالاً يجدون صعوبة في المشاركة ويلجؤون إلى التكتم، مما يؤدي إلى دخولهم في معاناة صامتة وحرمانهم من الدعم المناسب.

وأخيراً، نستطيع القول: في نهاية هذا الفصل، بأن الآثار النفسية للنزاعات المسلحة على الطفل، تنتج عن فقدان المقومات الأساسية للعيش في مجتمعه غير الآمن أصلاً، في ظل ظروف لا تضمن له السلامة النفسية والجسدية ومستوى من الصحة النفسية المطلوبة، وبناءً عليه، فإنه يتوجب على الوالدين والأقارب التعامل مع أطفالهم في حالات النزاع المسلح، وفقا للإرشادات الآتية[1]:

1. شرح ما يحدث بهدوء وبلغة مبسطة للطفل.

2. المحافظة على الروتين اليومي الذي اعتاد عليه الطفل في المنزل قبل الحرب وعدم الحديث عن الدمار والخراب والموتى أمام الأطفال.

3. تقبل حديث الطفل بارتياح وتفهمه، خصوصاً إذا كرر الطفل الحديث عن نفس الموضوع "فهذا يدعم شعور الطفل بالأمن والأمان".

4. اجعل الطفل يعرف أن ما يشعر به هو أمر طبيعي، وحاول أن تجعل الطفل يعبر عن مشاعره.

([1]) أثر النزاعات المسلحة على الطفل، جريدة عنب بلدي – العدد 53 – الأحد – 24-2-2013.
على الرابط:https://www.enabbaladi.net/archives

5. ساعد الطفل في تحديد الجزء الذي تأثر بالصدمة في جسمه "صداع – ألم في المفاصل – مغص"، إلى غير ذلك من الأعراض.

6. يجب إشراك الأطفال في مهام مناسبة لأعمارهم "كالمساعدة في أعمال البيت".

7. أعط الطفل الكثير من الوقت والانتباه، ووفر له الطعام والراحة والحب الكافي.

8. أخبر الطفل بمكان تواجدك وإلى أين أنت ذاهب، وكيف يمكن الوصول إليك.

9. تقبل سلوك الطفل الناتج عن الصدمة مثل "مص الأصابع – التبول اللاإرادي" تمهيدا لعلاجه، وأعط طفلك فرصة لتمثيل ما حدث عن طريق اللعب والتمثيل وغير ذلك "كالرسم".

10. إذا أمكن حاول أن تجعل طفلك يفكر في النواحي الإيجابية للحدث، وكن صبوراً بالنسبة للتأثيرات السلبية التي طرأت عليه.

11. حاول أن تساعد نفسك وطفلك في التركيز على المستقبل بدلاً عن التركيز على أحداث الماضي المؤلمة.

12. الوجه المبتسم يعطي الطفل إحساساً بالأمل والتشجيع والاهتمام بما يقوله أو يفعله، على خلاف الوجه العبوس الذي يعكس عدم الاهتمام والرفض، كما أن الدعابات والضحك والابتسامات تساعد الطفل على الاسترخاء والوثوق بنا، وتخلق أجواء مريحة دافئة.

13. التحدث مع الطفل بلغة بسيطة ومفهومة والتواصل معه بالأعين خلال التحدث إليه، يعطيه إحساسًا بالأمان ويزيد من ثقته بنفسه.

14. لا تتردد في طلب المساعدة من الطبيب أو الأخصائي النفسي عند الحاجة لذلك.

إذا في نهاية هذا الفصل، الذي تحدثنا فيه عن الواقع الصحي والنفسي للطفل اليمني في ظل النزاعات المسلحة، نستطيع القول: "بأن المؤشرات والمعلومات السابقة، لهي خير دليل على ما آلت إليه حياة الطفل اليمني، من استغلال واستضعاف، حتى أنها طالت كل شؤون حياته، وأهدرت حقوقه في الحماية والرعاية، بل وصادرت حقوقه الفضلى التي كفلتها الأديان السماوية، وبالأخص ديننا الإسلامي، وما نادت به الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية، والتي تصب جميعها في صالح حماية الطفل منذ أن يكون جنيناً، فطفلاً، فشاباً، ثم رجلاً، فشيخاً وكهلاً".

الخاتمة

بعد أن انتهينا من هذه الدراسة التي تناولنا فيها وضعية الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة، سنقوم في خاتمتها باستعراض أهم النتائج والتوصيات والمقترحات التي تمخضت عنها، وفقا لما يأتي:

أولاً: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدد كبير من النتائج، لعل أبرزها ما يأتي:

1. إن اليمن لم تمر بفترة استقرار سياسي نتيجة للصراعات الداخلية والضغوط الإقليمية، والتعامل مع الأحداث من واقع العصبيات والإيديولوجيات الفكرية والسياسية والقبلية والحزبية والجهوية، وهو الأمر الذي أدى إلى إنتاج الصراعات والأزمات الحادة، وتعزيز الولاءات الضيقة وشيوع ثقافة الغلبة والعصبية والاستبداد، وصولاً إلى الاقتتال والحرب وضعف الإحساس بالانتماء، الأمر الذي تمحور في مجمله حول أزمة بنيوية في هوية الفرد والجماعة والدولة والنظام.
2. إن استمرار الحروب في اليمن ما هي إلا حصيلة لواقع يتصف بالهشاشة ويسوده التخلف والجهل، وثقافة أقرب للسلطوية منها إلى العدالة وسيادة دولة المؤسسات والنظام والقانون، والتي كان من نتائجها انتشار منظومة الفساد المالي والإداري والرشوة، والواسطة والمحسوبية، وما نتج عن مخلفات الأنظمة السابقة وقوى النفوذ والسلطة من سلبيات.
3. إن الأثر المدمر للنزاع المسلح يكون أشد ضرراً على الأطفال بصفة خاصة، نظراً لعجزهم عن حماية أنفسهم واعتمادهم في إعالتهم على غيرهم، وقد كان لذلك مضاعفات خطيرة على التطور الاجتماعي والنفسي للأطفال الذين عاشوا ويلات النزاع المسلح في اليمن.
4. تبين أن هناك ضعف شديد في تطبيق النصوص والقوانين الوطنية والدولية التي تحمي الطفل اليمني في ظل النزاعات المسلحة، الأمر الذي انعكس على وضعية الأطفال واستقرارهم وأمنهم النفسي والمجتمعي.
5. اتضح أن هناك حاجة ماسة لمراجعة بعض النصوص القانونية المتعلقة بالطفولة على المستوى الوطني، لاسيما فيما يتعلق بتحديد سن الطفل، في جميع القوانين الوطنية، مثل: (قانون حقوق الطفل، قانون رعاية الأحداث، قانون العمل، قانون التجنيد في القوات المسلحة، قانون الانتخابات،..).

6. اتضح أن هناك ضرورة لتضمين نصوصًا قانونية واضحة في التشريع اليمني تحدد من خلالها عقوبات مشددة لمن يقوم بتجنيد الأطفال أو تشغيلهم وهم دون سن الثامنة عشرة.

7. هناك تضارب حاد في الإحصائيات والبيانات الصادرة على المستويين الوطني والدولي فيما يخص واقع الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة، وهذا يشكل عائقًا أمام تقدير حجم المشكلات التي يعاني منها الأطفال، كما يعوق عمليات التخطيط الإنساني والإنمائي السليم، وتقديم المساعدات الممكنة لهذه الشريحة من الأطفال في الأوقات الحرجة.

8. أدت المنازعات المسلحة إلى واقع أسري مفكك على المستوين المادي والمعنوي، وهو أمر يزيد من معاناة الأطفال ويهدر مصالحهم الفضلى.

9. أدت النزاعات المسلحة إلى التهجير القسري وارتفاع موجات النزوح لآلاف الأسر والأطفال في مناطق النزاعات المسلحة، ومعظم هؤلاء تستضيفهم أسر أو يلجؤون للعيش في بعض مخيمات النزوح أو في بعض المدارس، والبعض تم تهجيرهم إلى دول الجوار.

10. أدت النزاعات المسلحة إلى تراجع المستوى التعليمي لدى الكثير من الأطفال اليمنيين وتسرب الآلاف من المدارس، وتدني حاد في جودة الخدمات التعليمية وضعف عام في التحصيل الدراسي، مع توقف الدراسة في كثير من المنشآت التعليمية، نتيجة تدميرها أو خروجها عن الخدمة أو استخدامها كمأوى للنازحين .

11. على الرغم من تدهور الوضع الاقتصادي وهشاشته في اليمن أصلاً، إلا أن النزاعات المسلحة فاقمت من حدة ذلك بشكل كبير، وساهمت في ارتفاع منسوب الفقر والبطالة في المجتمع اليمني، حتى صنفت اليمن بأنها تشهد أسوأ كارثة إنسانية في التاريخ المعاصر، وهو الأمر الذي ضاعف من مشكلات الطفولة اليمنية حتى أنها حرمت من أبسط حقوقها.

12. هناك تدهور حاد في الوضع الصحي للأطفال وانتشار مخيف للأمراض الفتاكة في أوساطهم؛ كمرض الكوليرا وحمى الضنك، وغيرها من الأمراض التي فتكت بآلاف الأطفال، في مقابل التدمير الكلي أو الجزئي للمنشآت الطبية وتدني مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة لهم.

13. أسفرت النزاعات المسلحة عن إهدار حقوق الطفل اليمني، وتتجلى أكثر مظاهر ذلك، في الآتي:

- ارتفاع معدلات تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة ، وهو أمر يخالف القوانين اليمنية والدولية.

- ارتفاع أعداد الأطفال العاملين والأطفال المتسولين والمشردين والمنحرفين، وتعرضهم للاستغلال ولكثير من المخاطر الجسدية والنفسية في ظل النزاعات المسلحة.

14. ظهور اضطرابات نفسية في أوساط الأطفال، لاسيما في مناطق النزاع، لعل أهمها ما يسمى باضطرابات ما بعد الصدمة أو الكرب، ومن أهم أعراض تلك الاضطرابات، نذكر ما يأتي:

- سيطرة مشاعر الخوف والقلق والاكتئاب.
- الإصابة بخلل في الوظائف العقلية والذاكرة، من أعراضها: (الشرود الذهني، ضعف التركيز أو الإدراك، تدني المستوى التعليمي).
- اضطرابات في النوم تكون مصحوبة بالكوابيس المتكررة ونوبات الهلع.
- الإحساس بالخوف الشديد، وعدم الشعور بالأمان.
- بعض الأطفال يعانون من أعراض جسدية متعلقة بالحالة النفسية، مثل التبول اللاإرادي والتلعثم في الكلام، الصداع وألم في الصدر، ألم في البطن.
- التوتر المستمر بسبب قلق الأهل وخوفهم من النزوح وترك منازلهم.
- يظهر بعض الأطفال اهتماماً أقل باللعب، ويقل تفاعلهم مع العالم المحيط من حولهم.
- يظهر الطفل سلوكيات عدوانية موجهة ضد الآخرين.
- يظهر الطفل خوفاً واضحاً من البرامج التلفزيونية التي تحتوي مشاهدَ عنيفة.

ثانياً: توصيات الدراسة: أوصي بما يلي:

1. من أجل تحقيق مصالح الطفل الفضلى يجب إنهاء الحرب الدائرة في اليمن بشكل فوري والتوصل إلى حل سياسي يضع حقوق الطفل كأولوية قصوى في المرحلة الراهنة.
2. العمل على حماية الطفولة اليمنية في ظل النزاعات المسلحة بتطبيق النصوص القانونية والتشريعات والمواثيق والمعاهدات المحلية والدولية ذات العلاقة حتى تصبح واقعًا ملموسًا.
3. تفعيل التنسيق بين المؤسسات الوطنية ذات العلاقة والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، لضمان حماية حقوق الأطفال ورعاية مصالحهم الفضلى في ظل النزاعات المسلحة.

4. وضع آلية للرقابة على جميع الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في ظل النزاع المسلح، ومنها حضر تجنيد الأطفال واستغلالهم، وفي هذا الصدد نوصي بإضفاء الصفة الإلزامية على اتفاقيات القانون الدولي الإنساني في اليمن، والتي تنص على حماية المدنيين عامة والأطفال خاصة على المستوى الوطني.
5. حماية الأسرة اليمنية من التفكك والفقر والجوع والمرض، لا سيما تلك المتضررة من الحرب، مع ضرورة التنسيق والتكاتف بين مختلف المؤسسات الرسمية والجمعيات والمنظمات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز آليات تكيفها مع الظروف المعيشية الصعبة التي تمر بها، والعمل على توفير الخدمات الأساسية والمجانية للعيش الكريم، وتعزيز خدمات الصحة والتعليم، وسد احتياجاتها من المعونات العينية والنقدية الأساسية.
6. توسيع نطاق الاستجابة التكاملية (متعددة القطاعات) بشكل عاجل للحد من سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، والعمل على تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة أرجاء اليمن، لاسيما للفئات الأكثر حرماناً واحتياجًا.
7. تقديم الدعم المنقذ لحياة لأطفال، وبالأخص توفير اللقاحات وإمدادات التغذية العلاجية، ودعم علاج حالات سوء التغذية، وتوسيع شبكة الرعاية الصحية لعلاجهم من الأمراض الفتاكة والمستعصية.
8. تعزيز الدعم في مجال تعليم الطفل والسعي الجاد لإصلاح المدارس وتحسين جودة العملية التعليمية، ومحاولة احتواء الأطفال المتسربين منها.
9. على الجهات المختصة توفير آلية للدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، لا سيما أولئك المتضررين بسبب الحرب، عن طريق حصر وتفعيل المستشفيات والعيادات النفسية والاستشارية العامة، وتوفير وإنشاء عيادات نفسية في كل مدينة على حسب التعداد السكاني، وإعداد برامج توعوية بالصحة النفسية على نطاق واسع، وخاصة في المدن والقرى النائية.
10. على مختلف الجهات التشريعية والتنفيذية، ونذكر منها على سبيل المثال: مجلس النواب، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية، وزارة حقوق الإنسان، المجلس الأعلى لحقوق الطفل، تفعيل عمليات التنسيق والخروج بخطة ذكية وبرنامج لعمل مشترك يهدف إلى انتشال الطفولة من وضعها الراهن وحماية حقوقها وصون كرامتها.

11. إشاعة الوعي وتنشيط مؤسسات المجتمع، لاسيما تلك المتعلقة بالجوانب الإعلامية لتوعية أطراف النزاع بضرورة احترام حقوق الطفل وآليات وقوانين حمايته في ظل النزاعات المسلحة.

12. على الأهل تجنيب الأطفال مشاهدة مظاهر العنف وآثار الحرب المباشرة، ومراقبة النشرات والبرامج الإخبارية التي يتابعونها، لأن رؤية مشاهد العنف المتكررة تشكل قلقا لعقول الأطفال، وتسبب تغييرات في الدماغ، يمكن ملاحظتها في التصوير بالرنين المغناطيسي، ومن أجل مساعدة الأطفال في ظل ظروف الحرب والنزاعات المسلحة، ينبغي عمل الآتي:

- محاولة تهدئتهم وإشعارهم بالأمان والسلام.
- تعليمهم كيفية حل النزاعات التي تواجههم في حياتهم بطرق سلمية، وكيفية الصبر والتحمل.
- توفير الغذاء والشراب والدواء المناسب للأطفال.
- مساعدة الأطفال على تحديد الأهداف المستقبلية والهوايات المتعددة، وإشغالهم بأمور تنفعهم في المستقبل، ومحاولة إبعاد تفكيرهم عن الحروب التي عايشوها في الماضي.
- تبسيط الأمور التي تحدث من حولهم، لكي يستطيع الأطفال استيعابها والحصول على الاطمئنان النفسي.
- الاستمرار في روتين الحياة اليومي من أجل تخفيف التوتر.
- الاستماع إلى الأطفال والحديث معهم عن مخاوفهم.
- وضع قوانين تحكم ساعات مشاهدة التلفاز والبرامج المخصصة لهم.
- على الأهل مشاهدة عدة برامج مع أطفالهم، وذلك من أجل إبعاد التوتر وشرح أي أمر مربك أو غير مفهوم لأطفالهم.

ثالثاً: المقترحات:

نقترح إجراء مزيد من الدراسات والبحوث حول وضعية الطفولة اليمنية بشكل عام، مع التركيز على الدراسات الميدانية لواقع الطفل في ظل النزاعات المسلحة، باعتبار أن الأطفال هم من أكثر الفئات الأشد ضعفًا في المجتمع وتأثراً بالحروب والنزاعات المسلحة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: معاجم اللغة:

1. أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الثاني، عالم الكتاب، القاهرة، 1429هـ.
2. إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات: المعجم الوسيط، ج 2، مجمع اللغة العربية، 1985.
3. محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ابن منظور: لسان العرب، الجزء الثامن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دون تاريخ نشر.
4. محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987.

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد محمد السقا: الأسرة والمجتمع في ظل الحروب، مطبعة الشرق، بيروت، 2010.
2. عبد الهادي بركات: النزاع المسلح الدولي مفهومه وقواعده، دار الأرقم للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.
3. عبد المنعم دسوقي: النزاعات المسلحة وأثرها على الأطفال، مكتبة الإسكندرية، 2002.
4. عبد السلام الطيف عماره: محاضرات في القانون الدولي الإنساني لطلبة الدراسات العليا، جامعة طرابلس، كلية القانون، ليبيا، العام الجامعي 2010/2009م.
5. فاتح محمد غريب: أسباب الحروب في تاريخنا المعاصر، دار النفائس، عمان، 2003.
6. نزار أيوب: القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2003.

ثالثاً: البحوث والدراسات والندوات والمؤتمرات:

1. أسماء شوقي: الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دراسة قانونية مقارنة في الحماية الدولية لحقوق الطفل في النزاعات المسلحة، 30 يناير، 2018.

2. تيم قصي مصطفى عبد الكريم: مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013.

3. ربى نجيح عادل أبو طربوش: الآثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الأطفال السورين اللاجئين في الأردن، رسالة غير منشورة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2014.

4. علي حسن الشرفي: حقوق الطفل والحدث والحماية المقررة لها، ورقة عمل قدمت في ندوة (الحدث ومستقبل أفضل)، نظمتها وزارة حقوق الإنسان، في صنعاء في الفترة من 18.17يوليو 2004.

5. علي عبد الرحمن الغوينم: الحروب وأثارها النفسية على الإنسان، مجلة الواحة، فصلية تعنى بشؤون التراث والثقافة والأدب في الخليج العربي، العدد (29)، عقدت في 15 / 3 / 2011م.

6. فضل عبد الله الربيعي: واقع الأطفال في المجتمع اليمني وغياب حمايتهم دراسة لبعض مشكلات الأطفال المتأثرة بالنزاع، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لحماية الطفل في العاصمة الكويتية والذي نظمته اللجنة الدولية لحماية الطفل ومقرها العاصمة البلجيكية بروكسل، الذي انعقد على مدى 3 أيام واختتم الخميس 14 فبراير2019.

7. كامل مهنا: النزاعات المسلحة وآثارها على الأسرة، مؤتمر تمكين المرأة في العالم المعاصر- تحديات وآفاق مستقبلية- المنعقد في الدوحة، خلال الفترة من 27 إلى 28 كانون الثاني، 2015.

8. محمد جلال حسن ومصطفى رسول حسين: مدى استقلالية القانون الدولي الإنساني عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة زانكوي سليمانى، العدد 32، الجزائر، سبتمبر 2011.

9. محسن البصير: النزاعات المسلحة وآثارها على الأطفال، مقال منشور في مجلة الرأي، مجلة محكمة، تصدر عن جامعة حباكة، الجزائر، 2011.

رابعاً: القوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية:

1. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة 1989.

2. اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والمؤرخة في 12 أغسطس 1949.

3. اتفاقية (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، منظمة العمل الدولية، 1999.

4. البروتوكول الاختياري لحقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة لسنة 2000.

5. الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، 1990.

6. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ما هو القانون الدولي الإنساني – قسم الخدمات الاستشارية، القاهرة، يوليو ، تموز، 2007.

7. قانون حقوق الطفل اليمني رقم 45 لسنة 2002.

خامساً: التقارير:

1. اليمن حكايات النزوح الحزين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

2. تقرير الأمم المتحدة، حول وضع الأطفال في العالم، كانون الأول/ديسمبر 2018.

3. منظمة اليونيسف، تقرير نهاية العام حول الوضع الإنساني في اليمن، 2018 .

4. منظمة اليونيسف، مع مرور عامين على الحرب، الأسر اليمنية تضطر لاتخاذ أشد التدابير من أجل البقاء، صنعاء، 27 مارس 2017.

5. منظمة اليونيسف، تقرير الوضع الإنساني في اليمن، أغسطس 2018.

6. منظمة اليونيسف لكل طفل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطفال اليمن15 مليون طفل غارقون في بحر الجراح وأصواتهم مكتومة، كانون الأول / ديسمبر 2018.

7. منظمة اليونيسف لكل طفل، العمل الإنساني من أجل الأطفال 2019 (لمحة عامة)، حماية الأطفال في الأزمات من جميع التهديدات لحيواتهم ورفاههم وكرامتهم.

8. منظمة اليونيسف، حقائق سريعة، أزمة اليمن، فبراير 2019.

9. منظمة سياج لحماية الطفولة، تجنيد وإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في اليمن، تقرير 2011-2012م.

10. موقع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، 2014/19/9.

11. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2018 .

12. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2018.

سادساً: المراجع الإلكترونية:

1. /https://www.ecsstudies.com
2. /http://www.humanitygate.com/post/2231
3. https://www.enabbaladi.net/archives/6776#ixzz5nSQhybwn
4. http://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5177
5. https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/1/11
6. https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/4/23/%D8%
7. http://arabdevelopmentportal.com/ar/node/938
8. https://arabic.sputniknews.com/arab
9. http://arabi.ahram.org.eg/News/106806.aspx
10. https://republicanyemen.net/archives/17435
11. /https://www.unicef.org/mena/ar
12. https://www.unhcr.org/ar/news/press/2018/6/5b2891c44.html
13. /https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/81737
14. /https://www.belqes.net
15. http://library.islamweb.net/newlibrary/
16. http://musawasyr.org
17. https://news.webteb.com
18. https://mawdoo3.com
19. https://www.france24.com/ar/20190424
20. https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-
21. http://www.ycrorg.com/2015-02-12-14-13-56
22. http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/pag-

http://appealchildhood.org/story/ar-EG/.23

/https://www.youm7.com.24

/ https://www.dw.com.25

https://www.i24news.tv/ar .26

%/https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/11/21.27

http://www.yemenmonitor.com/Manage/Archive .28

/https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/armed-conflict.29